الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب– عين تمو شنت –

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

استراتجية تطوير مصادر التمويل الاسامي لمشاريع المصغرة

دراسة حالة بنك البركة الجزائر (فرع تلمسان)

إعداد الطالب:

–جلاب ميلود

إشراف الأستاذ:

د – بن يحيى حسين

لجنة مناقشة

د. بوطوبة محمد	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	رئيسا
أ. بن يحي حسين	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	مشرفا و مقررا
د.بن عامر عبد الكريم	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021_2022

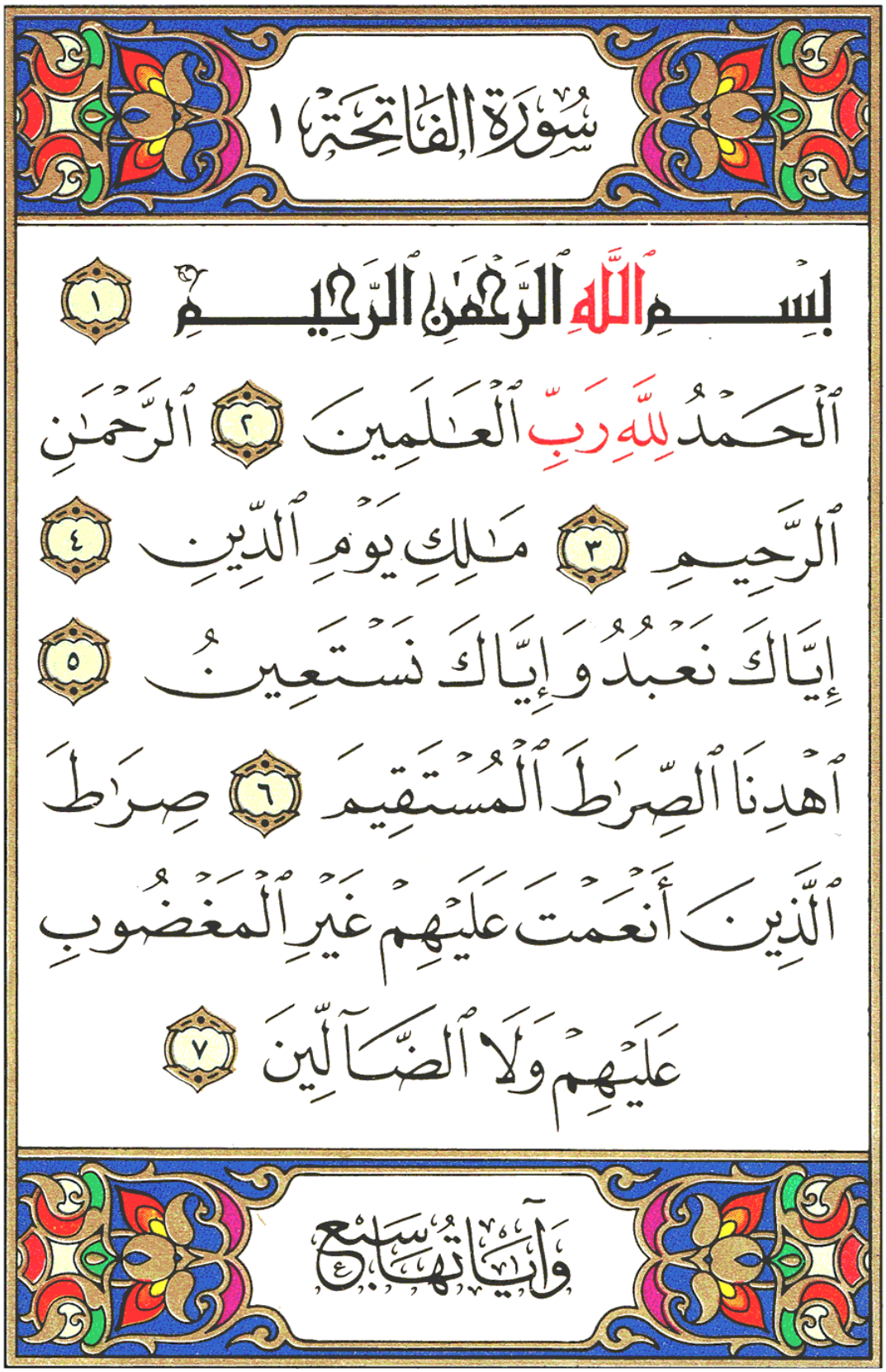
سُورَةُ الفَاتِحَةِ ١
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ١
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٢ الرَّحْمَٰنِ
الرَّحِيمِ ٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ٦ صِرَاطَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ٧
وَآيَاتُهَا سَبْعٌ

شكر و تقدير

إن الحمد والشكر لله نحمده ونشكره الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا، ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم خير العمل وخير العلم ينفعنا وينفع غيرنا به.

في البداية وعلى قاعدة من شكر الله شكر العبد وللعرفان بالجميل يطيب لنا أن نتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف " بن يحي حسين " الذي تكرم بقبول الإشراف على تأطيرنا، ولما قدمه لنا من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصه الدائم والدؤوب على إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتنا بالذكر، شكر وتقدير كل من قدم لنا مساعدة خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، ونتوجه أيضا بالتحية والشكر إلى كافة الاساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بلحاج بوشعيب، وكذلك ندين بالشكر لكل الموظفين وعمال المؤسسات التي كانت محل الدراسة الميدانية

فلجميع هؤلاء خالص التحية والعرفان الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وبفضله تتم الصالحات.

اهداء

بسم الله يرعاني و يحفظني و يوفقني اتقدم بهذا العمل المتواضع كهدية الى:

من سهرت الليالي و حملتني وهنا على وهن و الجنة تحت اقدامها

يا نبع الحنان و العطاء يا عطر الدفء و الحنان

"امي الغالية " حفظها الله و اطال في عمرها

من ارادني بلوغ المعاني و من دعمني بدعائه آناء الليل و اطراف النهار و تحمل

المشقات و العناء و الى ابي الغالي العزيز

" الى اخوتي

واصدقائي و باخصوص "لونيس "عبد الجليل "

اهديه لكم جميعا

ميلود

الفصل الأول:المنتوجات المالية الإسلامية	
الشكر و التقدير	
الاهداء	
مقدمة	ا
المبحث الأول :المنتاجات المالية الإسلامية	4
المطلب الأول : تعريف المنتجات المالية الإسلامية	4
المطلب الثاني :محددات المعايير للمنتجات المالية الإسلامية	5
المطلب الثالث :استراتجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية	6
المبحث الثاني :أنواع المنتجات المالية الإسلامية	9
المطلب الأول : المنتجات الهندسة المالية	9
المطلب الثاني : المنتجات المالية المستحدتة	10
المطلب الثالث : أوراق المالية الإسلامية (الصكوك)	15

المبحث الثالث : الدراسات السابقة	**19**
المطلب الأول : الدراسات المحلية	**19**
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية	**24**
الفصل الثاني :مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك الإسلامية	
تمهيد	**28**
المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة	**29**
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة	**29**
المطلب الثاني : خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة	**31**
المطلب الثالث : أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة	**32**
المبحث الثاني :المؤسسات الصغيرة في الجزائر	**35**
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة في الجزائر الايطار القانوني	**35**
المطلب الثاني : مراحل تطوير مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومحيطها الاقتصادي	**35**
المطلب الثالث : صعوبات ومراحل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة في الجزائر	**37**

المبحث الثالث :ماهية البنوك الإسلامية	40
المطلب الأول : مفهوم البنوك الإسلامية	40
المطلب الثاني : أنواع البنوك الإسلامية	41
المطلب الثالث : اهداف البنوك الإسلامية	42
ملخص الفصل	44
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك البركة	
المبحث الأول :تقديم بنك البركة الجزائر	46
المطلب الأول : تعريف بنك البركة الجزائر	46
المطلب الثاني : اهداف بنك البركة الجزائر	48
المبحث الثاني :نوافد الإسلامية	53
المطلب الأول : تعريف النوافد الاسلامية	53
المطلب الثاني : دوافع انشاء نوافذ الاسلامية	53
المبحث الثالث :عرض النتائج ومناقشتها	55
المطلب الأول : عرض النتائج	55
المطلب الثاني : الأدوات المستحدتة	59
المطلب الثالث :عرض نتائج المقابلة	65
ملخص الفصل	71
الخاتمة	72

قائمة المصادر و المراجع	75

مقدمة

مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي الإقتصاد أي دولة، فلهذا النوع من المؤسسات دور مهم في النشاط الاقتصادي لمالها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي الكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل والمساهمة في خلق القيمة المضافة وخلق مناصب عمل، إذ تتميز باعتمادها على الكشافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكنافة الرأسمالية . قالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في الإقتصاد القومي سواء في البلدان المتقدمة أوالنامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات البول والاحتياج المتزايد لهذا

الصنف من المؤسسات الاقتصادية لتوفير احتياجات الشركات العملاقة وتوريدها ماتحتاجه، وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مكملة للمؤسسات الكبيرة وتزيد من فرص تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية والصناعية

ففي ظل المرايا والإيجابيات المتعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب دعم وتطوير هذه المؤسسات الحالة للثروة من خلال تطهر مناخ الإستثمار وتبسيط الإجراءات التنظيمية والقانونية وخلق آليات وبرامج محفزة ومنعشة تسهل من عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترفينها، ففي الجزائر مثلا رغم كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض هذا القطاع من خلال محاولتها تحسين مناخ الاستثمار وخلفها كلمات جديدة تشجع على إنشاء المؤسسات وضمان مرافقتها كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) على سبيل المثال، غير أن هذا القطاع لازال يعاني من العديد من النقائص والعوائق لكي ينجح في التحديات والرهانات المقبلة ويكون بديل حقيقي للمحروقات خاصة في ظل تراجع الموارد المحلية، ولعل أهم هذه العوائق التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد من فرص نجاحها بعد إشكالية التمويل إذ تعتبر مشكلة حقيقية تمدد إنشاء المؤسسات وضمان بقائها وإستمراريتها نظرا لخصوصيتها وتقص مواردها المالية وغياب لديهم الضمانات الكانية التي يمكن تقديمها للبنوك التجارية التقليدية للحصول بموجبها على قروض، إضافة إلى الفوائد المترتبة عن هذه الأخيرة والتي أصبحت تزيد من تكاليف المؤسسات باعتبارها تكاليف قابلة، وبالتالي تفقدها ميزها التنافسية مع المؤسسات الأخرى من جهة ومن جهة أخرى فالعديد من الأشخاص الرافيين في خلق وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة يعزفون على التعامل بالقروض الربوية وتمويل مؤسساتم ما

وهذا ما يدفعنا للبحث عن سبيل أخر لتمويل هذه المؤسسات بحيث أصبح البنك الإسلامي وبمختلف صيفه من أهم المصادر التي يستند عليها النشاط الاقتصادي في الكثير من الدول، وذلك بالنظر لأهمية الدور الذي يلعبه في المساهمة في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنمية وتطويره، ومع تزاين دوره الايجابي في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية من خلال ما سبق ولمعالجة الموضوع

وعلى ضوء إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعقد مصادر التمويل التقليدي وعدم ملامتها لطبيعة وخصوصية هذا النوع من المؤسسات أصبح من الضروري البحث عن بدائل ومصادر تمويلية أخرى تكون ملايمية هذه المؤسسات، وأهم هذه البدائل نجد التمويل عن طريق صيغ وآليات التمويل الإسلامي، إذ أن التمويل الصيغ الإسلامية

لايعتمد على الفوائد الثابتة وتتميز هذه الصيغ يقدرها على تحقيق العدالة بين طربي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلا من نظام الإقراض بالفوائد بالفوائد الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المفارشى

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة وتحليل الإشكالية التالية :

ما المقصود بالتمويل الإسلامي التي تقدمة البنوك الإسلامية ؟ وماهي أهم صيغة المناسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ ما هي إمكانيات المتاحة من البنوك الاسلامية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

– **أهمية الدراسة** :نجد أن نظام التمويل المسيطر في مجال تمويل النشاط الاقتصادي ومن ضمنه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نظام التمويل التقليدي الذي أساسه معدلات الفائدة، وهذا جعلنا نبحث عن بدائل تمويل أخرى تساهم في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا للانتقادات المطروحة لنظام التمويل التقليدي

أهداف الدراسة

بهدف الدراسة على إبراز الدور المهم لتمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الصغير والمتوسطة، وكل هذا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وبدفع عجلة النمو وخلق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. منهج الدراسة استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بمختلف أدواته، بحيث اعتمدنا على الوصف في دراسة التمويل الإسلامي وعند تطرف للإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما التحليل عند دراسة تأثير التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

الفصل الأول

المبحث الأول: المنتجات المالية الاسلامية

المطلب الاول: تعريف المنتجات المالية الاسلامية :

نقصد بالمنتجات المالية الاسلامية انكل ما يتكون من الاليات المالية و العقود و الصيغ و التي تعمل باحكام الشريعة الاسلامية، و التي تنافس المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تعمل بالمبادئ و المميزات الخاصة بالاقتصاد الاسلامي.من الملكية و المشاركة و ان الغنم بالغرم و الخراج بالضمان.[1]

كما تقوم المصارف الاسلامية و المؤسسات المالية بتوجيهات و محاولات تطبيقات استثمارية لقدر من الخصوصيات في اساليب المعاملات التي يفضلها الاغراء في البيئات العربية و الاسلامية و العالمية لاجراء و تنفيذ معاملاتهم المالية والنقدية و حتى لاحكام الشريعة الاسلامية.كما تعرف بانها تصرف اختياري لحل مشكلة محددة او الوصول لهدف معين بوسيلةمالية و قد تقتصر على عقد واحد او عدة عقود و المنتج المالي من حيث المبدا يشمل العقود و المساواة و هي التي اقر لها التشريع اسماء و احكاما خاصة و احكام تترتب على انعقادها كالبيع و الاجارة و الشركة، و الوصية و غيرها.و يترجم ذلك عادة في شكل عقد او منظومة من العقود و الشروط و الترتيبات التي تتكفل بتحقيق هذا الفرض.[2]

أولا :اهمية المنتجات المالية الاسلامية:

لقد عمل الاقتصاد الاسلامي على تجاوز المرحلة الاولى التي بدأها بالتأسيس و الابراز و الابتعاد عن الربا بحيث عمل على تنوع منتجاته و العمل على تطويرها و ايضا عمل على الاجتهاد في الدخول الى المنافسة من جهة و تنويع الاحتياجات من جهة اخرى و ذلك ببناء مؤسسات اسلامية تنافس مؤسسات اخرى و لكن تحافظ على مبادئها و شخصيتها[3] بحيث تدخل في الابتكار ادوات و سلع مالية تتماشى مع العصر و لكن تبقى في النطاق الاسلامي[4] لكي تخرج من احكام الشريعة و لا ننسى ان المؤسسات تحتاج لهذه المنتجات من اجل تحقيق [5]:

-ان تطور المنتجات المالية الاسلامية يبقى المؤسسة في حيوية مستمرة و يزيد من خبرتها.

-المركز التنافسي يساهم في دعم المؤسسة المالية.

---

[1] علي محي الدين القرة داغي: مدى قدرة المنتجاة المالية الاسلامية لمتطلبات السوق و التحديات المستقبلية امام التطوير و الابتكار"، دراسة فقهية اقتصادية، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة في التمويل الاسلامي،كوالامبور ماليزيا،اسام18-20نوفمبر2009،ص7.

[2] المعهدالاسلامي للبحوث و التدريس ، شروع المنتجات و الادوات المالية في الفقه الاسلامي، المرحلة 1،البنك الاسلامي للتنمية ، المملكة العربية السعودية،2008،ص12.

[3] المعهد الاسلامي للبوجوين و التدريب 2008ن مرجع سبق ذكره ص8.

[4] الهادي بن محمد المختار النحوي" احتياجات البنوك الاسلامية على مستوى دولي تاريخ الاطلاع 2014/12/05.

[5] محمد عمر ياسر " نحو منجات ماليةاسلامية مالية اسلامية مبتكرة "صنعاء جمهورية عربية يمنية ايام 20-21مارس 2010 ص5.

-تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغ و قطاعاته.

ثانيا :خصائص المنتجات المالية الاسلامية:

نقصد بخصائص المنتجات المالية الاسلامية ان كل ما يخصها من حيث اهداف ووسائل و التزامات التي تميزها عن نظيرتها التقليدية لان المنتجات المالية الاسلامية تحمل وفق احكام الشريعة الاسلامية في حين ان المنتجات المالية التقليدية هدفها تحقيق وزيادة ارباح و لا تعمل بأي احكام و ضوابط.

1-المصداقية الشرعية: و نقصد به ان تكون المنتجات الاسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن و اصل الكلمة يأتي من الصدق بحيث يجب ان تكون التعاملات التجارية خالية من الكذب لكي تعكس الصورة الصادقة و الايجابية للمؤسسة و المصداقية تدفع المؤسسة للتطور وفق المقاصد الشرعية .

2- الكفاءة الاقتصادية: تسمى ايضا الفاعلية الاقتصادية و يقصد بها استخدام الموارد المتاحة بافضل طريقة ممكنة لتقليل الهد باكبر قدر ممكن، و تلبية رغبات الافراد و المؤسسات كما ان الكفاءة الاقتصادية تحقق ميزتان اساسياتنا وهما:

2-1- النطاق الاوسع للتفاوض: ان في خلل التمويل الاسلامي يتفاوض المدخرون و المستثمرون على معدل الذي يبين مشاركة الربع و هذا المعدل يكون بين الصفر و المئة.

2-2- تناسق الاهداف: و هو انه عندما تود المؤسسات والمالية تعبئة المزيد من الموارد المالية يقومون برفع اسعار الفائدة المدفوعة للمدخرين و لكن في نفس الوقت يقومون زيادة الفائدة التي تفرض على المستثمرين.

2-2- العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية و المصداقية الشرعية: فهاتين الخاصيتين يهدفون الى نفس الشيء بحيث ان بحثنا عن الكفاءة نصل الى حلول اكثر مصداقية و العكس صحيح.

المطلب الثاني: المحددات و المعايير الشرعية للمنتجات المالية الاسلامية:

ان المنتجات المالية الاسلامية تعمل على تطوير منتوجاتها لكي تميز عن نظيرتها التقليدية دون الخروج عن ضوابط الشرع الاسلامي.لذا لا يمكن اعتبارها منتجات اسلامية الا اذا كانت تخضع للمعدات التالية[1]:

***المحدد 01:** ان تلتزم بالمشاركة في الربح او الخسارة في مجال لا يقبل التاويل على اساس الاحكام الشرعية المعمول بهاغ في عقود المضاربة و المشاركات.

*المحدد02: العمل على استثمار الموارد المالية في مشاريع تكون في مجال المصلحة العامة للمجتمع الاسلامي.

***المحدد03:** عدم التعامل مع شركات تتعامل بالفائدة في كل تعاملاتها .

[1]عبد السلام زايدي الهندسة المالية مدخل لتطوير الصناعة المالية الاسلامية"مجلة اللوم الانسانية العدد38 صيف 2008.

–المعايير الشرعية للمنتجات المالية الاسلامية : اذا تكلمنا عن مصداقية المنتجات المالية لا بد ان تكون خالية من الربا و للتأكد هناك خمسة معايير[1]:

1–معيار المديونية: هو ان تكون نسبة الديون الثروة الحقيقية محدودة و لا يمكن ان تصبح اضعاف الثروة و صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيق و الاقتصاد المالي.

2– معيار ارتباط التمويل بالحركة التجارية الحقيقية: و من هذا المعيار نفهم ان التمويل يكون متعلقا بالحركية التجارية و عائد التمويل لا يمكن سداده الا من خلال التبادل الحقيقي للسلع و الخدمات.

3–معيار المصالح الحقيقية: هذا العيار يتطلب ارتباطا التمويل بحركية النشاط الاقتصادي الحقيقي في حين ان التمويل في الاقتصاد الوضعي لا يرتبط بالاولويات مقلوبا او مضطربا.

4–معيار القيمة المضافة: نقصد به ان تكون حاصل القيمة المضافة للتداول موجبا و تنعكس في مجموع الارباح التي يحققها البائعون.

5–معيار الوضوح و الشفافية: نقصد بهذا المعيار اهمية الشفافية و الوضوح التي تحدد الهدف من التعاقد و المفصود منه فالاصل في الاموال و الوضوح و الشفافية مقصد شرعي بينما الجيل تنافي هذا المقصد.

المطلب الثالث: استراتيجيات تطوير المنتجات المالية الاسلامية:

يمكن تصنيف استراتيجيات التطوير بناء على نقطة البداية التي تنطلق منها، فالبداية اما ان تكون من منتج مالي و هو جانب العرض او تكون من احتياجات العميل و هو جانب الطلب، و المنتج اما ان يكون مشروعا او غير مشروعا او غير مشروع فتكون مناهج التطوير اجمالا ثلاثة:

–المحاكاة لمنتج غير مشروع.

–التحوير لمنتج مشروع.

–تتبع الاحتياجات الفعلية[2] .

[1]صالح صالحي عبد الحليم غربي" دور المنتجات المالية الاسلامية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي" صحيفة الاقتصاد الالتروني العدد 3458 تاريخ النشر 2008/09/20.

[2]سامي بن ابراهيم السويلم،التحوط في التمويل الاسلامي "المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب"،البنك الاسلامي للتنمية مجلة المملكة العربية السعودية،2007،ص.

1-المحاكاة

تعني ان يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة،و هي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي ثم يتم توسيع سلع(معادن او اسم او غيرها) ليست مقصودة لا للبنك و لا للعميل لمجرد الحصول في النهاية على النتيجة المطلوبة، و هي النقد الحاضر مقابل اكثر منه سواء كان المدين هو العميل او البنك.[1]

كانت عملية محاكاة المنتجات التقليدية ظاهرة محمودة عند بداية التجربة الصناعية المالية الاسلامية، اذ لم تمتلك اي خيار حينها سوف البناء على تجربة المصارف التقليدية، مما ادى الى ظهور منجات تشبه الى حد كبير المنتجات التقليدية، اما مع تطور الذي شهدتهالصناعة المصرفية فقد صارت المغالاة في المحاكاة ظاهرة سلبية بالنسبة لتوقعات و تطلعات العملاء و عملاء الشريعة، لانها تقدم منتجات مفرغة من معناها و مقصدها الشرعي و ان اخذت الصورة الشرعية في ظاهرها، و في هذا يقول الشيخ تقي عثماني:"تحاول بعض البنوك الاسلامية تقليد اي منتج من المنتجات السوق التقليدية لدرجة ان هذه البنوك اصبحت تبحث عن بدائل للمشتقات"المشتقات الاسلامية"، فاذا لم تتوقف عن هذا النهج فانها ستفقد اهم خصائصها"[2].

2- مستقبل المنتجات المالية الإسلامية في ظل المحاكاة : كانت عملية محاكاة المنتجات التقليدية ظاهرة محمودة عند بداية تجربة الصناعية المالية الإسلامية إذ لم تمتلك أي خيار حينها سوى البناء على تجربة المصارف مما أجى إلى ظهور منتجات تشبه إلى حد كبير المنتوجات التقليدية أما مع التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية فقد صارت المقالات في محاكاة ظاهرة سلبية بالنسبة لتوقعات و التطلعات العملاء و الشريعة لأنها تقدم منتجات مفرغة من معناها و مقصدها الشرعي و غن اخدت الصورة الشرعية في ظاهرها ن وفي هذا يقول الشيخ تقي عثماني " أن هذه البنوك أصبحت تبحث عن بدائل للمشتقات " المشتقات الإسلامية فإذا لم تتوقف عن هذا النهج فإنها ستفقد أهم خصائصها [3]

3- استراتيجية الاصالة و الابتكار:

هذه الاستراتيجية تعتمد على استكشاف و تحليل الاحتياجات الحقيقية للعملاء، ثم العمل على تصميم المنتجات المناسبة لهم، و الاستجابة لاحتياجات العملاء هي مصدر الابداع[4]، شرط ان تكون نتيجة هذا الابتكار و التطوير

---

[1] سامي بن ابراهيم السويسلم،صناعة الهندسة المالية –نظرات في المنهج الاسلامي-مركز البحوث،شركة الراجحي المصرفية للاستثمار،ديسمبر2000،ص126.

[2]الهادي بن مختار النحوي"احتياجات البنوك الاسلامية على مستوى الدولة"تالايخ الاطلاع 2021/04/06 على http://www.islamic.com/mat/86828

[3]الهادي بن مختار النحوي، مرجع نفسه

[4]سامي ابراهيم السويلم، "صناعة الهندسة المالية" نظرات في المنهج الاسلامي مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار،2000،ص131.

منتجات توالفق مع المبادئ الشرعية فالتطوير لا يكون بتغيير الاسماء او القوالب مع بقاء الجوهر المشتمل على امور محرمة ، و انما يجب ان يراعي التمسك بالمبادئ الشرعية، دون حاجة لسلوك الطرق المعوجة فيما لا طائل فيه و لا غنى من ورائه بما لا يغفى على الله و لا يرضى عنه الناس[1].

و تقوم هذه الاستراتيجية اساسا على[2]:

-دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء.

-العمل على تطوير الاساليب التقنية و الفنية الازمة لذلك.

-ضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية.

[1]المؤسسات المالية الايلامية، الصيرفة الاسلامية .... صيرفة استثمارية فندق الفورنسيرنز،دمشق،سوريا،يومي 12-122007،ص4-5.

[2]عبد الكريم قندوز، تحمد مداني، الازمة المالية و استراتيجية تطوير المشتقات المالية الاسلامية، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثتني حول" الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية- النموذج المصرفي الاسلامي نموذجا "معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر،يومي 5-6ماس2006،ص15

المبحث الثاني: انواع المنتجات المالية الاسلامية

لقد ساهمت عمليات التصكيك الاسلامي في توفير كم هائل من ظالصكوم الاسلامية على الساحة المالية. و تختلف هذه لمنتجات بختلاف صور و اساليب التمويل و الاستثمار التي تمارسها مختلف المؤسسات المالية الاسلامية

المطلب الاول : منتجات الهندسة المالية

تتنوع منتجات الهندسة المالية الاسلامية تنوعا واسعا و تتمثل ابرزها في :

1-المنتجات التمويلية: تتنوع المنتجات حسب طبيعتها فنمها ما هو قائم على المشاركة، و الاخرى على البيوع و الاجارة و يمكن ابرازها كالتالي:

أ- المنتجات التويلية القائمة على المشاركة: يعتبر اسلوب الاستثمار بالمشاركة من ابرز الاساليب في البنوك الاسلامية فهو البديل عن اسلوب الاقراض بالفائدة الربوية و يمكن ان يلبي احتياجات الكثير من المتعاملين من خلال احداث التوازن اجتماعي العادل فق القاعدة الفهية الغنم بالغرم.

-**المضاربة** : انها اتفاق بين طرفين يتشارك احد مما فيه بماله و يشارك الاخر بعهده و نشاطه في الاتجار و العمل بهذا المال، على ان يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف او الثلث او الربع...، و اذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال ير راس ماله و ضلع على المقاربة كده و جهده لان الشركة بينهما في الربح، اما اذا خسرت الشركة فانها تكون على صاحب المال وحده و لا يتحمل عامل المضاربة شيئا منها مقابل جهده و عمله.

- **المشاركة:** هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الاشتراك في الاموال في الاموال لاستثمارها في النشاطات المختلفة بحيث يسهم كل طرف بحصة راس المال. و المشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال و طرف يملك المال و الجهد معان و من ثم يتحمل جزء من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص.

ب- المنتجات التمويلية القائمة على البيوع :هو نوع من انواع التمويل يتمثل في ما يلي :

***المرابحة:** هي عقد بموجب يلتزم البنك بتنفيذ طلب العميل بشراء سلعة معينة في مقابل التزام العميل بتنفيذ و عدة للبنك بشراء السلعة التي طلبها من البنك بسعر التكلفة مضافا اليه لربح المتفق عليه.

***السلع:** يعرف على انه " بين يدفع السعر فيه مقدما و فيه يقوم لبائع بالحصول من المشتري على ثمن البضاعة عاجلا و فورا في حين تتمك عملية تسليم البضاعة الى العميل في المستقبل.

***الاستصناع:** هو ما طلب المستصنع من الصانع صنع ء موصوف في الذمة خلال فترة قصيرة او طويلة سواء كان المستصنع عين المصنوع من بذاته او لا ،و سواء كان المصنوع من موجود اثناء العقد ام لان فمحل عقطالاستصناع هو

العين و العمل معا من الصانع، فالعقد بهذه الصورة ليس بيعا و لا سلما و لا اجزة و لا غيرها و انما هو عقد مستقل خاص هـ شروطه الخاص به.

المنتجات التمويلية القائمة على الاجارة: و هو نوع من من التمويل يشمل الصيغ الاتية:

-التاجيرالتمويلي : يعرف بانه اسلوب من اساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول" المؤجر" بشراء الاصل راسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستاجر الذي يستلع الاصل من المورد على ان يقوم باداء قيمة تجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام او تشغيل هذا الاصل.

-التاجيرالتشغيلي : هو التاجير الذي يقوم على تمليك المستاجر منفعة اصل معين لمدة معينة على ان يتم اعادة الاصل للمالك (البنك الاسلامي) في نهاية مدة الايجار، ليتمكن المالك من اعادة تاجير الاصل لطرف الاخر او تجديد العقد مع نفس المستاجر اذا رغب الطرفين بذلك.

د- المنتجات القائمة على التمويل الزراعي: هو نوع من التمويل يشمل الصيغ التالية:

-المزارعة : هي تقديم عنصر الارض البذر المحددة لمالك معين الى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل و الانتاج مقابل نصيب هما يخرج من الارض(الانتاج،) و قد نسب لكل منها .

-المساقاة:هي تقديم الثروة النباتية (الزرع و الاشجار المثمرة) المحددة لمالك معين الى عامل ليقوم باستغلالها و تنميتها(الري او السقي ن الرعاية) على اساس ان يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصةنسبية متفق عليها.

-المغارسة : هي تقديم الارض المحددة لمالك معين الى الطرف الثاني ليقوم بغرسها باشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما و يكون الشجر و الانتاج بينهما.

المطلب الثاني:المنتجات المالية المستحدثة

سوف يتم ذكر هذه المنتجات في نقاط التالية:

أولاَ: المنتجات التمويلية:

1-منتج التوريق المصرفي:يعرف التوريقت ملك أصول بالثمن مؤجل ثم ببيعها بالثمن حال لغيرمن الذي اشتري تمنه،والتوريق نسبة للورق وسميت بذلك لأن المشتري الذي يشتري السلعة لايقصد إنما يقصد الورق وه والفضة(.

يتضحمن التعريف السابق أن التوريق آلية تمويلية يتمكن عنطريقها المورق طالب النقود من شراء السلعة بالثمن مؤجل ثم يقوم ببيعها بالثمن حال إلى طرف أخر من غير الذي اشتري تمنه ،وبهذا يكون المورق قد تحصل على تمويلا للازم من خلال بيع السلعة المملوكة حالا ،على أن يقوم بالتسديد ثمنها الآجل حسب ما اتفق عليه[1].

تصدر الإشارة إلى أن عملية التوريق تختلف من حيث الجوهرعن بيع العينة

كما لذي يقوم فيه مشتري السعة بالثمن آجل ببيعه اللبائع نفسه الذي اشتريت منه هذه السلعة وهو من بيوع الغير جائزة التي وردة فيها نصوص من السنةالنبوية الشريفةا لتي تبين ذالك.

أما التوريق المصرفي فهو آلية التمويلية التي يقوم من خلالها عميل المصرف الإسلامي بالشراء السلعة من هذا لك الأخير بالأجل، على

أن يقوم ببيعها حلا لطرف الآخر غير البائع ،هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على سيولة النقدية التي يحتاجها.

2- الإجارة الموصوفة في الذمة : تعرف الإجارة الموصوفة في الذمة من بين المنتجات المالية التي تبنتها المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات معينة، وقد عرفت على أنها من العقود) التي يلتزم بها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام-بالصفةالسلم-سواء كان محلها منفعة عين كالإجارة سيارة موصوفة

أو منفعة شخص كالخياطة والتعليم وليس شرط

فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند الأجر بلتضاف للمستقبل ليكون علىتملكها للتنفيذ

فهيفي ذمة عقد يلتزم بموجبها لمؤجر لتقديم منفعة يتم وصفها وصفا لايجعل مجالا للنزاع، وسواء كانمنفعة عين كالاتجار سيارة موصوفة ،أومنفعة عمل كالخياطة والتعليم ولايشترط فيها المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بلتضافل لمستقبل ليكون قادرا على تملكها للتنفيذ

من خلال الشكل السابق يتبين أن الإجارة أن تكون في عمل معين أو في ذمة،كما يمكن أن تكون إجارة عين معينة أو في ذمة ،يعتبر عقد الإجارة الموصوفة في ذمة شبيهة بالعقد السلم ،وتشرط الفقهاء بصحتها توافر شروط السلم، ويختلف عند عقد الإيجار المعينة فيمايلي:[2]

-لاينفسخ العقد في الإجارة الموصوفة بتلف العين بخلاف الإجارة المعينة فإنها

[1] سامي السويلم،منتجات صكوك الإجارة،بحث مقدم خلال ندوة: الصكوك لإسلامية: عرضوتقويم،

[2] إبراهيم الكراسنة ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على المصارف و إدارة المخاطر ، عهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد الدولي ، أبوظبي ، .2006، ص 42

تنفسخ سواء هل كت العينة قبل قبضها أوبعده ،ويلزم المؤجر بتقديم عينة مؤجرة بديلة على العينة الهالكة.

-لايتصور خيار العينة في الإجارة الموصوفة في ذمة.

-تقديم خدمات التابعة للمنفعة.

-عدم الحاجة إلى بيانات فاصيل بعد ذكر نوع المنفعة إذا كان تغير مؤثرة في منفعة التي ستكون محل للعقد.

-عدم الانتفاع من العقد بل له يمضا فغالبا في المستقبل بخلاف الإجارةالمعينة فهي قد تقع منجزة وقد تقع مضافة للمستقبل.

3-شهادات الإيداع القابلة للتداول:شهادات الإيداع القابلة للتداول هي أوراق مالية تصدر من قبل المصار ففي المقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساسا لمضاربة باعتبار حملها ربالمال والمصرفم ضار بابها،وتعطيا لحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبنسب المتفق عليها،كما تعطيها لحق في بيعها للأجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

يساهم هذا من شهادات المصرفيةفي:

-توفير مصدر التمويل طويلا جل في المصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي يمنحها القدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية.

- تخليص المصارفا لإسلامية من عبء الأرصدة العاطلة دون تشغيل،

والتي تمث لعبء على صافيا لأرباح بالنسبة الودائع المشغلة، ذلك من خلال ربط الموارد بالاستخدامات.

- -يساعد على توفير أسواق مالية إسلامية إذا تم استخدامها على نطاق واسع.

ثانيا: المنتجات المالية المشتقة:

كانت المشتقات المالية من ابرز ما تم استحداثه كمنتجات للهندسة المالية وهذا يرجع لأهميتها في الت حوط من مختلف المخاطر التي قد تواجه المستثمرين، إضافة إلى المضاربة والمراجحة من خلالها، ولكن ذلك

لميمن عمن أنتنتقد المشتقات وتكون سببفي حدوث الأزمات باعتبارها أدوات تميل إلى قمار أكثر منها إلى الاستثمار، وتخد مطرف على حسا بطرف آخر،

وتكون في النهاية مجرد تسويات نقدية لايترتب عنها لا تسلمو لا تسليم لمحل عقد ولا ثمن[1].

1-خيار اتفي إطار بيع العربون وخيارالشرط:

لقد تموضع عقودالخيارات في الشريعة الإسلاميةكمايلي:

أ- خيار شرط: بحيث يدخل الشخص في العقد اللازم البيع أو الإجارة أو الإستصناع و يشترط لنفسه حق الفسخ بإرادتها لمنفردة خلال مدة معلومة، وهو مايتيح الفرصة للتحوطفي الحصول عل سلعة يؤمل الربح منها،ولها لحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك

اقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار.

ب-بيع العربون: يعتبر العربون جزءا من ثمنال سلعة، يدفعها لمشتري للبائع تعوضه عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقل لبائع إذا تنازلا لمشتري على حقه في التنفيذ

2-المستقبل ياتفي إطار عقد الاستصناع: المستقبل ي اتهي العقود التي يتم فيها البدل ينفيوق تلاحق، ولقد اتفق الفقهاء على عد مال تجاوز التعامل بالمستقب لياتو ذلك للأسباب التالية:

-يعتبر تأجيل تسليم الثمن و مثم نمن بيعا لدي نبالدينا لمجمعع لتحريمه.

-تشتمل العقود المستقبلية

على الربا المتفق على تحريمه وفي حالة

العقود على ذهب و الفضة التي يشترط فيها التقا بضو إلا وقع المتعاقد انفير باالسيئة.

وقد تمت كييف العقود المستقبلية على أساس عقد استصناع الذي يمكن أن يتأخر في تسليم الثمن و المبيع في مجلس العقد، وبخاصة الحالات التي يكون فيها محلا لاستصناع مرتفع القيمة، بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بالتمويل المصنع من خلال دفع اتمؤجلة لآجال معينة . كما اشترط أم تكون سلعة موصوفة وصفا دقيقا كما ونوعا على أن يتم تسليم في زمن معلوم و بكيفية معلومة.

3-العقود الآجلة في إطار عقد السلم: لقد كيفية العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرف ان على

[1] أشرفمحمددوابة،شهاداتالاستثمار القابلةللتداول:رؤيةإسلامية،مؤتمر المؤسساتالماليةالإسلامية،مرجعسابق، ص14

التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه ثمن السلعة الموصوفة بالذمة وصف امضبوطا إلى أجل معلوم،على أن لايكون كلا البدل ينم وجلين.[1]

ثالثا: المنتجات المالية المركبة

1-بيع المرابحة للآمر بشراء محل العقد المشاركة:

يتطرق هدا النمو ذجعلى إعادة هندسة بيعا لمرابحة للأمر بشراء محل العقد المشاركة كمايلي:

-يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكو بالتقسيط بفتح حساب في المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كالحصة المصرفي حساب المشاركة.

-يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل لالملكية وكلما يتعلق بأمور الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط وتسديد وكافة أمور المالية.

-الأرباح الذي يجنيها هذا حساب المشترك توزع بين التاجر والصرف باتفاق. وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولا يقلل تكاليف إجرائية التي تتسم بها عمليات المرابحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية،ومن ثم يبتعد عن مشبوهات الشرعية المتعلقة بالقبض وحيازة ويكون أيضا مكملا لعم لالتجار وليس منافس له.

2-المغارسة المشتركة :يتطرق هدا النمو ذجعلت ملكا لمصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة وتخصص في مجال الزراعي المتعلق بالغرس الأشجار حيث وبعد إجراء الدراسة المناسبة لمعرفة ملائمة غرسا لأشجار المثمرة في الأراضي محلا لعقد.يتم الاتفاق بين الطرفين على غرسها مع تمليك الخبراء جزءا من ارض، وحصولهم على جزء من محصول وكذا من الأشجار ومن شروطها:

-تحديد مدتها الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها.

-يكون نصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأرض لصرف.

3-المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة[2]:

تهدف المغارسة المقرونة بالبيع على تملك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر مزيل لخبراء الزراعي ين على أن يقر نهذا البيع بالعقد ايجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون اجر جزء من شجر وثمر.

[1] عبد الرحيم عبد الحميد الساعاني، "مستقبليات مقترحة متوافقة معا لتشريع"،مقال في: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي ،المجل د،2003 ،15ص

[2] عبدالرحيمعبدالحميدالساعاني، "مستقبلياتمقترحةمتوافقةمعالتشريع"،مقالفي: مجلةجامعةالملكعبدالعزيز،الاقتصادالإسلامي،المجلد،2003 ،15ص

4-صكوك الإجارة الموصوفة في ذمة:

صكوكا لإجارة الموصوفة هي من اهمما ابتكرته الصكوك الإسلامية، وهي جمع بين صكك أداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم، وآليتها أن تكون هنا كخدمة موصوفة في الذمة مثل تعليما لجامعي، بحيث يكونو صف تفصيلا ولايدعم جال للخلاف، كأن يكون تعليم طالب جامعي تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساقدرا سيمع لو ملزم نهو مدتهووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهيمقدمة خدمة تعليم الجامعي لإصدار صكوك خدمة موصوفة فيذمةبعد 10 سنوات مثلا، ويمثل الصك حصة ساعية واحدة

ولحامل هذا الصكا لحق في الحصول على خدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه ألامنثمن الصك الذي

يمثل ملكيتهل لمنفعة.

المطلب الثالث: الاوراق المالية الاسلامية (الصكوك الشرعية).

الفرع الأول :انواع الصكوك الاسلامية:

و بحسب هيئة المحاسبة و المراجعة المؤسسات المالية الاسلامية فانه يوجد نحو 14 نوعا من اصدرات الصكوك الاسلامية،و تتمثل خصائص هذه الانواع من المنتجات المالية في انها:

-عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة لاثبات حق مالكها في الاصول الصادرة بموجبها.

-يتم تداول الصكوك بناءا على الشروط و الضوابط الشرعية لتداول الاصول و المنافع و الخدمات التي تمثلها.

-يعطي لعامله حصة من الربح ان وجدت.

-يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة.

-تخصص حصيلة الاكتتاب فيه الاستثمار في مشاريع او انشطة تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية و عادة يتم تحديدها مستقبلا.

-يستند على عقد شرعي يؤطر العلاقة بين الاطراف عملية التصكيك .

-انتقاء ضمان المدير (المضارب او الوكيل او الشريك)

و تتمثل هذه الصكوك في :[1]

[1]نادية محمد علي، مرجع سابقن990.

1- الصكوك القائمة على عقود الشراكة :

ا- صكوك المضاربة : و هي وثائق مضاربة تمثل نقل مشروعات تدار على اساس المضاربة بين مضارب من الشركاء لارادته، و صكوك المضاربة هي عبارة عن عقد يتم بموجبه تقديم مال من رب المال ليتاجر فيه الاخر الذي ليس برب المالن و يمكن ان يتم عقد صكوك المضاربة بين اثنين فاكثر.[1]

تعتبر اداة تدر المال و هي قائمة على تقسيم راس المال المضاربة الى حصص متساوية تسجل باسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري معروف بوضوح في نشرة اصدار.

-تمثل حصص شائعة في راس المال المضاربة تتيح لحاملها فرصة الحصول على ارباح المشروع ان تحققت و بصورة غير محددة مسبقا و بحسب مساهمة حملة الصكوك .

-قابلة للتداول طالما تشمل محل الامر معروف يحصل على شامل معلوم غير مخالف لشرع و تطبق عند تداول الاحكام التالية :

* اذا كان مال المضاربة المتجمع بعد اكتتاب ما يزال نقود،فان تداول الصكوك المضاربة يعتبر مبادلة النقد بنقد ، و تطبق عليه احكام الصرف.

*اذا اصبح مال المضاربة ديونا تطبق على تداول صكوك احكام تعامل .

*اذا صار مال المضاربة الموجوداتمختلطة من النقود و منافع فانه يجوز تداول صكوك المضاربة وفق للسعر المتراضي عليه.

2-صكوك المشاركة:

تمثل وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة في انشاء مشروعن او تمويل نشاط على اساس المشاركة، و يصبح المشروع ملكا لعامل صكوك حيث تدار على اساس المشاركة او المضاربة.

و تختلف صكوك المضاربة عن صكوك المشاركة في اسهام كل طرف في مال و خدمة، في ين يتحمل رب المال في صكوك المضاربة الخسارة وحده و يفقد العامل اجره، و لكن اذا كان تلف مال السبب تفريط من عامل عن تعدي منه فانه يتحمل الخسارة.[2]

---

[1]ضيفة احمد بوبكرن مرجع سابث،ص11-12.

[2]كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الاسلمية و التحديات المعاصرة مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع و المامول.

3-صكوك المزارعة:

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع المزارعة و يصبح لعملية الصكوك حصة في المحمول[1]بالاضافةالصكوك المزارعة، هناك صكوك اخرى تقوم على اساس مسافات و تسمى (صكوك المسافات) حيث تستخدم الاموال المكتسبة فيها في شروط في سقي على ان ياخذ مالكوها حصة من ثمر اضافة الى صكوك المغارسة التي تغطي مالكها حصة من غرس و تقوم على اساس المغارسة.

2-صكوك القائمة على عقود البيع:ا-صكوك السلم: تمثل ظملكية شائعة في راس المال لتمويل شراء سلع يتم استلامها في مستقبل تم تسوق عن عملاء و يكون عائد على صكوك هو ربح ناتج عن بيع، و لا يتم تداول الصكوك السلم الا بعد تحول راس المال الى سلع، و ذلك بعد استلامها و قبل بيعها و تشمل صكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع[2].

ب-صكوك الاستصناع: تعتبر وثائق تمثل حصة معينة في راس مال المكتتب فيه و الذي يستعمل في شراء سلعة معينة و التي تصبح ملكا لعامل صك.

يتم اصدار صكوك المرابحة في حالة صكوك اولية و بذات في حالة كبر قيمته اصل او المشروع محل المرابحة، لان بيع المرابحة قد يكون مؤجلا و بالتالي يعتبر دينا و بيع الدين لا يجوزه الفقهاء[3].

و يتم اصدار كوك المرابحة وفق الخطوات التالية :[4]

-تقديم العميل لوعد شسراء سلعة بمواصفات محددة.

-قيام المصرف الاسلامي ب:

* تحديد قيمة السلعة المطلوبة .

*تمليك السلعة لصحاب الصكوك.

---

[1]المرجع نفسه،ص13.

[2]كمال توفيق، مرجع سابق،ص15.

*اجاز بعص الفقهاء تداول المراجحة ضمن وعاء غالبية من الاصولالاخرى، كمتعاقدات الاجازة او المشاركة او المضاربة مثلا.

[3]نادية امين محمد علي، مرجع سابقنص990.

[4]بن الضيف محمد عدنان و ربيع المسعود ، ادوات ظالدين و بدائلها الشرعية في الاسواق المالية الاسلامية،المركز الجامعي بغرداية الجزائر،24/23فيفري2011،ص13.

*بيع لسلعة بالوعد شراء على اساس الوكالة – عن طريق اقساط – وفق لربح معدوم و محدود

4- الصكوك القائمة على الاجازة:

ا-تعريف صكوك الاجازة: تعرف على انها (صكوك متساوية القيمة تتمثل اجزاء متماثلة مشاعة ي ملكية اعيان معمرة مرتبطة بالعقود جارة او تمثل عدد متماثلا من وحدات خدمة تقدم في ملزمها لعامل صك في وقت مستقبلي فهذه الصكوك تمثل اعيان معمرة و ملكيات خدمات مستقبلية[1].

ب-خصائص صكوك الاجارة:

و تتمثل اهم خصائص هذه الخصائص في[2] :

- تتمتع صكوك اجارة في مرونة لا تتمتع بها صكوك اخرى فهي لا تقيد لجهة مصدرة لهذه الصكوك بنوع معين من انشطة او مشاريع او الاستعمالات للاموال المحصلة و انما يمكنها من تمويل ما تراه من انشطة المتاحة امامها.

- ان الاجرة المدفوعة لمالكي هذه الصكوك ا يشترط فيها ان تكون لمصادر المشروع نفسهن و بخاصة ان هذه الصكوك يمكن ان تستعمل لشراء صكوك غير ارادية اصول البنية التحتية.

[1]وليد خالد التشايجي و عبد الله لبحي، صكوك الاستثمار الشرعية، مؤتمر المؤسسات المالية لسلاميةنمرجع سابقنص914.

[2]صفية ابو بكر ، مرجع سابق،ص10.

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

المطلب الاول : دراسات محلية

1-دراسة بوشلاغم نور الدين، 2019[1]:

بعنوان: الهندسة المالية الاسلامية كالية لتطوير صناعة المنتجات المالية "دراسة لنماذج مالية اسلامية مبتكرة".

هدفت هده الدراسة الى التعرف على دور الهندسة المالية و دورها في ابتكار منتجات مالية اسلامية و ايضا الى ابراز نجاعة هذه المنتجات على المقيدين الاقتصادي و الشرعين و قد استعمل الباحث المنهج الوصفي من اجل عرض المفاهيم الاساسية المتعلقة بموضوع الدراسة و المنهج الاستنباطي و الوقوف على سيرورة هذه المنتجات في الواقع العملي و قد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها :

-الهندسة المالية الاسلامية تختلف عن التقليدية كونها تكون مضبوطة بمبادئ الشريعة الاسلامية.

-المنتجات المالية الاسلامية تعتبر منتجات متشابهة للتقليدية بشكل كبير الامر الذي يجعلها تفقد خصوصيتها ومنظومة عملها.

- المنتجات المالية الاسلامية تعتبر مختلفة من حيث اجال التمويل و ايضا المشاريع الممولة.

2-دراسة الدكتور جمال لعمارة2008[2]:

تناول هذه الورقة البحثية ماهية العقود المالية الاسلامية و ما مدى تحقيقها لاهداف الصناعة المالية الاسلامية.

و من اجل توضيح ذلك تم تحديد مفهوم المنتج المالي الاسلامي و توضيح خصائصه و ضوابطه في الفقه الاسلامي و كذا تحديد ماهية و انواع و طبيعة و ضوابط العقود التمويلية المستحدثة لتي هي احدى اليات الهندسة المالية الاسلامية.

[1] بوشلاغم نور الدين ، الهندسة المالية الإسبلمية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية "دراسة لنماذج مالية إسبلمية مبتكرة "،أطروحـــــــــــــة للحصول على شهـــــادة دكتوراه في العلوم في العلوم االقتصادية ، جامعة وهران ، سنة 2018-2019

[2] الدكتور جماللعمارة،سياساتالتمويلوأثرهاعلىالاقتصادياتوالمؤسساتدراسةحالةالجزائروالدولالنامية،جامعةمحمدخيضربسكرة،2008

ان من اهم الخصائص المنتج في الفقه الاسلامين انه تصرف اختياري ذو صيغة مالية، يشمل التصرفات غير ربحية و في الاخير تبين من هذه الدراسة ان الصناعة المالية الاسلامية د تكلفت بتوفير المنتجات المالية التي احتاج اليها الناس و التي تشبعت حاجتهم للتعامل المالي و الاقتصادي بما يستجيب لمتطلبات المصداقية الشرعية و الكفائة الاقتصادية.

3. يونسصوالحي(2014)[1]:

هذه الدراسة تضمنت تطور المنتجات المالية من حيث التطوير في تركيب العقود و ايضا ادارة المخاطر و المشتقات و ايضا واقع المنتجات المالية الاسلامية من حيث المحاكاة و الابتكار كما هدفت هذه الدراسة الى التحدث عن الابتكار في المنتجات المالية الاسلامية و الحاجة ال الابتكار و ايضا دور الهندسة المالية الاسلامية في الابتكار و في التالي استخلص الباحث ان المنتجات المالية الاسلامية بحاجة الى اصالة في الطرح، و جودة في الهيكلة ، و جودة في الصفة و الابتعاد ن الصورية.

ان الحاجة الى الاستفادة من الهندسة المالية في تطوير منتجات مالية اسلامية تتصف بالخصائص المذكورة/

- ضروري التقويم الدوري للمنتج المالي الاسلامي بعد طرحه من حيث السلامة الشرعية و الفعالية.[2]

4- قدوري عبد القادر2009 :

تحدثت هذه الدراسة عن سوق الاوراق المالية و قالت بانها تعد من اهم المؤسسات المؤثرة في اقتصاديات الدول فهي الماة التي تعكس صورة الشامل الاقتصادي للبلاد حيث شهدت هذه الاسواق عدة ابتكارات و منتجات مالية تحت مسمى "الهندسة المالية" التي كانت ابرز منتجاتها المشتقات المالية و التوريق بشكل الذي ادى الى توالي الازمات المالية التي اخلت بالاستقرار الاقتصادي و الاحتواء هذه الاسباب من اجل العمل على ضمان التوازن و الاستقرار الاقتصادي ظهرت الحاجة الى دمج المنتجات المالية الاسلامية كبديل للمنتجات التقليدية و هذا لفتح ابواب و ابعاد تزيد من فاعلية الاسواق المالية العالمية نظرا لما تضفيه خصائص هذه المنتجات من تاثير ايجابي على الاستقرار الاسواق المالية العالمية .

[1] يونسصوالحي،- المنتجاتالمالية الإسلامية بينالمحاكاةوالابتكار،جامعةفرحاتعباس،سطيف،ماي 2014م.

[2] يونسصوالحي،- المنتجاتالمالية الإسلامية بينالمحاكاةوالابتكار،جامعةفرحاتعباس،سطيف،ماي 2014م.

5-بغو طالب محمد الامين وليد [1]2018:

تعالج دور الهندسة ظالمالية الاسلامية في ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و قد هدفنا عبر هذه الى الدراسة الى معرفة مختلف منتجات الهندسة المالية الاسلامية بالاضافة الى التعرف على مختلف التمويل الاسلامي، مدى نجاح الهندسة الهندسة المالية الاسلامية في ادارة هذه المخاطر كما سعى الى الوقوف على تطبيقات بنط البركة الجزائري في ادارة مخاطر صيغة التمويلية و قد سمحت لنا هذه الدراسة المالية و الاسلامية في ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي عبر العديد من المنتجات المالية.

6- سارة بكوش 2005-2007[2]:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة وتطوير المنتجات المالية في تنشيط السوق المالية، باعتبارها مصدرا مهما من مصادر تمويل الاقتصاد. والجزائر كغيرها من الدول الناشئة تتطلع إلى تحديث وتنشيط سوقها المالية، من خلال الاستجابة للمتغيرات المتلاحقة التي تمر بها الصناعة المالية بتحديث وتطوير المنتجات المالية الأمر الذي يجعل المؤسسات والهيئات المالية تقوم بتعديل في استراتيجياتها وأساليب عملها بتبني الأساليب الحديثة لإدارة الأموال والقائمة على التنويع وعدم التقيد بالنظم التقليدية. وقمنا في هذه الدراسة بمقارنة أثر التنويع والمشتقات المالية والصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية لكل من الجزائر المغرب وتركيا، وقد وجدنا أنه كلما توفر عدد كبير من المنتجات المالية وأدرجت منتجات مالية مستحدثة ومطورة بسوق مالية ما زاد نشاطه

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، تبّين أّ ن هناك مجموعة من العوامل اللازمة لتنشيط الأسواق المالية

والمتمثلة في: تشجيع إنشاء شركات الأموال، خلق أدوات جديدة، نشر الوعي الادخاري والاستثماري لدى الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات الأعمال المختلفة ونشاطها. وأثر إدارة وتطوير المنتجات المالية في تنشيط الأسواق المالية، لا يمكن أن يتحقق إلاّ بتحقق العوامل السابق ذكرها. غير أّ ن مساهمة إدارة وتطوير المنتجات المالية في تنشيط السوق المالية يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يتوقف على مدى تطور أو ضعف سوقها المالية. ومن بين أهم النتائج نجد:

-أّ ن التنويع في المنتجات المالية يمساعد في تنشيط السوق المالية؛

[1]بوطالبمحمد الأمين وليد،الهندسةالمالية الإسلامية ودورهافي إدارة مخاطرصيغالتمويل الإسلامي ،جامعةامالبواقي، 2018

[2]سارةبكوش،أثرإدارةوتطويرالمنتجاتالماليةفيتنشيطالسوقالمالية –دراسةمقارنةبينالأسواقالماليةلكلمنالجزائروالمغربوتركياللفترة 2005-2007.

-تعد المشتقات المالية والصكوك الإسلامية من المنتجات التي تساعد على تنشيط السوق المالية، وهذا ما ظهر في السوق المالية التركية، على عكس كلا من السوق المالية لكل من المغرب والجزائر التي تنعدم فيهما هكذا نوع من المنتجات المالية، مما إنعكس عليهما بالسلب. حيث وجدنا بأنّه كلما أمدرجت بسوق مالية ما منتجات مالية

مستحدثة تلبي حاجات المستثمريّ ن، تن مشط أكثر وتكون جاذبة أكثر لمتعاملين جدد، وهذا ما يعود بالإيجاب عليها، وميمَكنها من تحقيق الأدوار المنوط بها.

7 -محمد الأمينخنيوة و حنان علي موسى، 2011:[1]

خلصت الدراسة الى : أنه ما لم تنتهج المؤسسات المالية الإسلامية ''جاً واضح الرؤية والمعالم في سبيل تطوير الهندسة المالية الإسلامية، بمنتجات وخدمات تراعي المقاصد الشرعية في الأموال، وتحقق الكفاءة الاقتصادية، مسترشدة ومستفيدة بالإرث العريق من المعاملات، التي أوردها الفقهاء في أمهات كتب الفقه والتي فاقت الألف معاملة مالية، فإ''ا ستبقى أسيرة التقليد والمحاكاة للمنتجات المالية التقليدية، وهو ما قد يؤدي إلى أن تنحرف هذه المؤسسات المالية الإسلامية عن الطريق القويم. قال تعالى :ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون"

8-مولاي أسماء،بحوصيمجدوب،بن وارث حجيلة 2018 /2019 :

وهذا ما تهدف الدراسة لتوضيحه من خلال طرح البديل الإسلامي، نتيجة ما يحتويه من منتجات مالية إسلامية لها من المقومات ما يجعلها بديل ناجع للمنتجات التقليدية في إعادةا لاستقرار المالي على مستوى كل من المؤسسات والأسواق المالية، أين نجد الصكوك الإسلامية الأبرز في تحقيق ذلك، وهذا ما تم استنتاجه من الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتفسير المعلومات

و من النتائج المتوصل اليها : الأزمات المالية ظاهرة قد لازمت النظام المالي الرأسمالي منذ نشأته وحتى هذا اليوم، وقد ازدادت حدة ودورية تلك الأزمات مع التطورات التي عرفها النظام من حيث استخدامه للتكنولوجيات الحديثة وتعدد وتعقد أدواته المالية.

9- زهرة بن سعدية،2012:[2]

[1]- دراسةمحمدالأمينخنيوةوحنانعليموسى،منتجاتالهندسة الإسلامية ،الواقعوالتحدياتومناهجالتطوير، 2011

[2]زهرةبنسعدية،المنتجاتالمالية الإسلامية واسترتيجياتتطويرها،2012:

تتجلى أهمية الدراسة فيكون المنتجات المالية الإسلامية بمثابة المفاتيح لنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وأسنان تلك المفاتيح هو مصداقيتها الشرعية وكفاء ا الاقتصادية، التي تمكنها من فتح أبواب العديد من الأسواق المالية وجذب المتعاملين الاقتصاديين سواءكانوا مستثمرين أو مدخرين، ولا بد من الاهتمامكثيراستراتيجية وكيفية صنع تلك المفاتيح.تتمثل النتائج المتوصل اليها : مصداقية المنتجات المالية الإسلامية تعني أن لا يكون في واقعها شوب، ولا في مرجعيتها ريب، ولا في

تطبيقها عيب، وترك الخلاف ودوام الاجتهاد مع اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، واستواء جوهرها مع

-تتوقف مصداقية المنتجات المالية الإسلامية على خلوها من محرمات المعاملات المالية الإسلامية وفي

مقدمتها الر والغرر وأكل أموال الناس لباطل عتبارها الجذور التي تتفرع منها قي المحرمات والمحاذير؛

-التعامل لمنتجات المالية الإسلامية يتوجب مراعاة القواعد الأساسية للمعاملات المالية الإسلامية وأهمها

الخراج لضمان والغنم لغرم)المشاركة في الربح والخسارة(؛

-اعتمدت الصناعة المالية الإسلامية عند بدايتها في طرح وتقديم المنتجات الخاصة ا على تقليد ومحاكاة المنتجات المالية التقليدية من ب اختصار الوقت والجهد والتكلفة، إلا أنه مع التطور الذي شهدته الصناعة وتزايد عدد مؤسسا ا وعملائها أصبحت المبالغة في هذا المنهج أمرا سلبيا، يفقد المنتجات المالية الإسلامية أهم خصائصها وهي المصداقية الشرعية لذا فإن المؤسسات المالية الإسلامية ومختلف الهيئات الداعمة لها مطالبة لتمسك بمنهج الابتكار من خلال البحث عن احتياجات العملاء وتطوير منتجات تلبي حقيقة هذه الاحتياجات ستغلال الموروث الفقهي في ب المعاملات المالية؛

-نجاح إستراتيجية الابتكار لخلق منتجات مالية إسلامية تتمتع لمصداقية الشرعية يتطلب الخروج من دائرة الخلافات الفقهية في إجازة التعامل ببعض المنتجات من عدمها، فهذه الخلافات تؤدي إلى زعزعة ثقة المتعاملين في مصداقية تلك المبتكراتكما أ ا تقتل روح الاجتهاد والابتكار؛

-الأخذ ستراتيجية الابتكار من خلال تتبع الاحتياجات الفعلية للعملاء يتطلب تكوين موارد بشرية ملمة لجانب الفقهي والاقتصادي والمالي؛

-عند ابتكار أو تطوير منتجات مالية إسلامية لا بد من تتبع مختلف مراحل الابتكار والتطوير لتقييم والتقويم للغاية والهدف من المنتج، وكذا الإجراءات التعاقدية حتى يتم التأكد من شرعية وسلامة الغاية والوسيلة معا.

المطلب الثاني : دراسات أجنبية

10 -محمد عمر جاسر 2010[1] :

يناقش هذاالبحث الأسس التي قامت عليها المنتجات المالية الإسلامية وخصائصها التي تميزها عنالمنتجات المالية التقليدية تتطرق إلى طبيعة وجوهر العقود المالية لإسلامية ,ثم واقعالمنتجات المالية الإسلامية استراتيجيات تطويرها.

11 – عز الدين خوجة،2011 :

تناولمن خلاله اهم خصائص العقود والمعاملات المالية ونقاط اختلافها مع نظيرتها التقليدية،وركزت الدراسة على اهم الاليات المستخدمة في تطوي المنتجات المالية والعوامل الشرعية والفنية المؤثرة في تطويرها.

12 – سامي بن إبراهيم السويلم 2000 "[2]:

صناعة الهندسة المالية نظرت في المنهج الإسلامي ،مركز البحوث ، شركة الراجحي المصرية للاستثمار ، تناول فيه بعض المفاهيم المتعلقة بالهندسة المانية من تعريف وآثاره ام تعرض لتحليل بعض المنتجات المائية من ناحية الكفاءة الاقتصادية

نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة " مؤتمر المصارفالإسلامية اليمنية الواقع والتحديات المستقبل بصنعاء ،مؤقر للمصارف الإسلامية اليمنية : الواقع و تحديات المستقبل بصنعاء يناقش هذا البحث الأسس التي قامت عليها المتعاتالمالية الإسلامية وعصائصها التي تميزها عن المنتجات المالية التقليدية ، و تطرق إلى ضيعة و جوهر العقود المالية الإسلامية ، ثم واقيع المنتجات المالية الإسلامية واستراتيجيات تطويرش[3]

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع لهندسة المالية بصفة عامة:

13 – [1]محمد عمر جاسر 2010 :

[2]دراسة ساميين إبراهيم السويلم (2000) بعنوان " صناعةالهندسةالمالية : نظر تفي المنهج الإسلامي، مركز البحوث،شركة الراجح المصرية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب ، الكويت 2004

[3]محمد عمر جاسر بعنوان " منتجات مالية إسلامية مبتكرة " يبحث، مؤقر للمصارف الإسلامية اليمنية : الواقع وتحديات المستقبل بصنعاء(2010)

14 – عبد الكريم قندوز 2007:

استهدف هذا البحث دراسة واقع الهندسة المالية بالمؤسساتالمالية الإسلامية، وحاول الباحث الاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية: هل يمكن انتوجد بالمؤسسات المالية الإسلامية هندسة مالية خاصة بها متميزة عن تلك المؤسساتالمالية التقليدية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:

-تتميز الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية عن كونها تجمع بين الكفاءةلاقتصادية والمصداقية الشرعية.

-يقصد بالهندسة المالية الإسلامية، مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميموالتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغةحلول ابداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية .

-تستخدم الهندسة المالية الإسلامية لإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسساتالماليةالإسلامية.

تتنوع منتوجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية لتشمل كل الأدوات والعملياتلتمويلية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

-إن تفهم السلطات النقدية لطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية تساعد علىتطوير صناعة الهندسة لمالية الإسلامية .

15-محمد كريم قروف2011[1].:

صعوبات الدراسة:

أثناء فترة الدراسات واجهنا عدد من الصعوبات التي يمكن إدراجها في النقاطالتالية:

-محدودية المراجع التي تتناول موضوع الدراسة بصفة خاصة.

-صعوبة التطبيق في بنك البركة الجزائري، وهذا بسبب محدودية منتجات الهندسة

المالية الإسلامية المطبقة فيه، غذ تقتصر على بعض البيوع كالمرابحة والسلموالإستصناع، إضافة إلى الإجارة الموصوفة في الذمة التي كانت من أحدثالمنتجات التي تبناها، وكان ذلك منذ سنوات الأمر الذي حال دون الأخذ بالتجربة

[1]محمد كريمقروف ، الهندسةا لمالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الواقع ورهانات المستقبل،تونس ، 2011

الجزائرية في مجال الهندسة المالية.

-صعوبة الترجمة لبعض المراجع الأجنبية

-الإختلافات الفقهية والمذهبية حول النماذج والمنتجات المالية الإسلامية،التي تحتم علينا الإقتصار على المنتجات محل الإتفاق بين الفقهاء.

الفصل الثاني

تمهيد:

نحاول في هدا الفصل تقدي مصورة شاملة حول المؤسسة الصغيرة على المستوى الدولي عامة و المحلي خاصة ودلك من خلا لتقديم بعد تعاريف و خصائص ومميزا تهده المؤسسات والمراحل و المشاكل التي تواجهها في الجزائر كما تطرقنا إلى ماهية البنوك الاسلامية من حيت بيان مفهومها واهدافها وانواعها.

حيت قسمنا هدا الفصل إلى تلاتة مباحث كالتالي :

المبحث الاول : مفاهيم عامةحول الموسسات الصغيرة

المبحث التاني : الموسسات الصغيرة في الجزائر

المبحث التالث : ماهية البنوك الاسلامية

المبحث الاول : مفاهيم عامةحول الموسسات الصغيرة

المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة

أولا:معايير التعريف

ما يلاحظ في هذا المجال أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه، وذلك بسبب اختلاف المعايير المعتمد عليها في تصنيف هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى. و تنقسم هذه المعايير إلى نوعين: معايير كمية ومعايير نوعية .

1 - 1 : المعايير الكمية: وهي المعايير التي يمكن قياسها والتي تصلح للأغراض الإحصائية حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة. ويمكن تقسيم هذا المعيار إلى مجموعتين

أ-المؤشرات الاقتصادية والتقنية: وتتمثل في: عدد العمال، حجم الإنتاج والمبيعات في المؤسسة، القيمة المضافة وحجم الطاقة المستخدمة .

ب-المؤشرات النقدية : وتتضمن المؤشرات التالية: رأس المال المستثمر ورقم الأعمال. غالبا ما يتم تصنيف المؤسسات

على أساس عدد العمال لأنه من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية كما أنه معيار تعتمده معظم الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال والقيمة المضافة، وبالرجوع إلى الجدول الموالي الذي يعطينا صورة عملية الاستعمال هذه المعايير الكمية في مجموعة من الدول كما هو موضح:

الدول	المؤسسات الصغيرة (عدد العمال)	المؤسسات الصغيرة (رقم الاعمال)
الجزائر	250	15 م د ج
فرنسا	500	5 م ف ف
بريطانيا	500	/
الهند	/	52 الف روبييه
و م ا	300	/
البرازيل	/	3.6 م دولار

اليابان	300	100 م ين

2 مكملة للمعايير الكمية، وتنقسم بدورها إلى:

- معيار السوق: يمكن أن نحكم على حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق، وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيلاحظ محدودية نطاق عملها من حيث تركز نشاطها في إنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة محددة هذا من جهة، ومن ناحية ثانية بحد قوة ارتباطها بالمجتمع المحلي في تدبير مستلزماتها من عناصر الإنتاج أو المدخلات وفي تسويق منتجاتها وقلة احتياجها لاستيراد مستلزمات من الخارج.
- معيار الملكية: يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.
- معيار المسؤولية : حيث تحل حسب المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق[41].

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة

تعريف البنك العالمي : ويميز بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة – يعرف المؤسسة المصغرة بكونها تلك المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها إلى 10 عمال وإجمالي أصولها 100000 دولار . – كما يعرف المؤسسة الصغيرة بأنها تلك المؤسسة التي تضم أقل من 50 عاملا وأكثر من 10 عمال، واصوها أكبر من 100000 دولار واقل من 3 ملايين دولار

- تعريف الاتحاد الأوروبي : قام الاتحاد الأوربي بإعطاء تعريف كمي لمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على معياري عدد العمال، و الايراد السنوي، او الإجمالي الأصول إضافة إلى معيار الاستقلالية، بحيث تعرف

[41] عواد مصطفى " الملتقى وطّني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسط "يوم 07/06 ديسمبر 2017 صفحة 02-03

المؤسسة الصغيرة على انها المؤسسة التي تضم أقل من 50 عملا ، ويكون رقم اعمالها اقل من 7 مليون وحدة نقدية اوربية، او اجمالي أصولها اقل من 5 مليون وحدة نقدية اوربية.[42]

المطلب الثاني : خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن باقي المؤسسات، ويمكن تلخيصها فيمايلي :

- ❖ سهولة الإنتشار والتأسيس : وذلك نظرا لصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها من حيث قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها، وسهولة إنجاز المباني وخطوط الإنتاج ، وإنخفاض المصاريف الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية .
- ❖ سهولة الإدارة : تمتاز سهولة الإدارة والقيادة والتوجيه، والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل، كما أن مالك المؤسسة في الغالب هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية والمالية.
- ❖ المرونة العالية وقدرتها الفائقة على التكيف مع مختلف المتغيرات : تمتاز بمرونتها في الإنتاج وقدرتها على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية وبرامج التسويق، وبالتالي تصبح أكثر إستجابة لحاجات السوق .
- ❖ إنخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة : تمتاز بإستخدام تكنولوجيا منخفضة وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية، وخصوصا وأن هذه التقنيات تكون بتكلفة منخفضة ومتوفرة في الأسواق المحلية.
- ❖ الإعتماد على السوق المحلي : غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتصال وثيق مع المجتمع المحلي، حيث تأخذ هذه المؤسسات من المجتمع المحلي موقعا لعملياتها الإنتاجية ، إذ أن المالك والعاملين ينتمون لنفس هذا المجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى إكساب المؤسسة خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين، وسبل إشباع حاجاتهم وحجم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجاتم
- ❖ إنخفاض تكلفة العمالة : تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، وبالتالي تمتلك القدرة على إستيعاب العمالة لا سيما وأن إنخفاض تعقيد التقنية فيها يجعل التدريب على إستخدامها أكثر يسرا.[454443]

[42] جليد سالف مدكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم الإقتصادية "دور الموسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية" صفحة 8-9 سنة 2015-2016

المطلب الثالث: أهمية تمويل المشروعات الصغيرة.

تلعب المشروعات الصغيرة دورا بارزا وهاما في تطوير كافة جوانب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، والتي تمثل مقياس تقدم الشعوب أو تأخرها. وسنستعرض فيما يلي الدور المؤثر للمشروعات الصغيرة على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها والسياسية:

أولا: الأهمية الاقتصادية لتمويل المشروعات الصغيرة: تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع ومن أهم ما تحققه المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني على سبيل المثال لا الحصر:

1. جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة الدخل.
2. تخفيض نسبة البطالة
3. توفير النقد الأجنبي وذلك إما عن طريق:
   - إنتاج سلع ذات فرص تصديرية.
   - إنتاج سلع بديلة للواردات.
4. توليد قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية
5. توليد فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشروعات
6. تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد نظرا لتأثرها المحدود بالتقلبات الاقتصادية.
7. تلعب دورا هاما في الترابط الأمامي بين الصناعات حيث تقوم ببعض المراحل الإنتاجية في صناعة بعض الأجزاء من الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبيرة.[46]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة: ممكن أن نوجز أهمية دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاجتماعية على النحو التالي:

1. رفع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني:

---

1 عواد مصطفى مرجع سبق ذكره صفحة رقم 3

46

فالمشروعات الصغيرة تسهم في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدلا من الاستهلاك لاسيما في المناطق الريفية وذلك بسبب بساطة البنية التحتية لمثل هذه المشروعات.

2. التوظيف الأمثل للموارد البشرية:

وذلك لأن الثروة الحقيقة للمجتمع تكمن في القوة البشرية العاملة "الشباب" و "المرأة"، فالمشروعات الصغيرة تعتبر أساس استثمار هذه الطاقات وتنمية مهاراتهم الإبداعية والريادية وصقلها وتوجيهها بما يخدم أهداف المجتمع والأمة"

3. تحقق الإستقرار الاجتماعي:

فالمشروعات الصغيرة لها دور مؤثر وفاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تسهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أن للمشروعات الصغيرة دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية والخارجية، كما أنها تسهم في تنمية العلاقات الشخصية في المجتمع، إضافة إلى أن لها دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق تركيزها في الأساس على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع الأمر وهو مالا تركز عليه المشروعات الكبيرة.[47]

ثالثا: الأهمية السياسة للمشروعات الصغيرة: يمكن ملاحظة أهم جوانب الأهمية السياسة للمشروعات الصغيرة في الآتي:

1. إن الحكومات التي تهتم بأغلبية الشعب لا طبقة معينة يجب عليها أن تتوجه نحو مشاريع ونشاطات تخدم الغالبية الشعبية.
2. إن الحكومات التي تبدي مساندتها في استغلال طاقات الشباب المرأة من أجل الدفع بعملية التنمية تركز على المشروعات الصغيرة كونها أفضل وسيلة تتجنب هدر الطاقات البشرية وتمكن من تنمية المهارات.
3. إن النضال من أجل الاستقلال السياسي قد تحقق في كثير من البلدان لكن هذه الدول ظلت تابعة في مجال الاقتصاد وذلك بسبب السيطرة عليها من قبل المصالح الأجنبية وقطاعات خاصة تعتمد على الخبرات الأجنبية، ومن ثم فإن التركيز على إقامة مشروعات صغيرة ممكن أن تتطور وتنمو هو الطريق الصحيح لخلق اقتصاد مستقل.

[47] محمد عبدالحميد محمد فرحان دراسة استكمالية لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم المالية والمصرفية -مصاريف إسلامية 2003 صفحة 22-25

4. للمشروعات الصغيرة دور في المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية.
5. تعتبر المشروعات الصغيرة الوسيلة المثلى لتطبيق مصطلح الرأسمالية الشعبية الذي يهدف إلى منع تركز الثروة في أيدي طبقة أقلية في المجتمع.
6. الإسهام إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة في الجزائر

المطلب الاول: تعريف المؤسسات الصغيرة في الجزائر (الاطار القانوني)

تعريف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة : التعريف الحالي المعتمد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وقد صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوربي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس، (المستخدمون ، ورقم الاعمال ، الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة).

وفي 12 ديسمبر 2001، تم اصدار القانون 18 / 01 ، الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها مهما كان وضعها القانوني بانها ، "كل مؤسسة نتاج سلع أو خدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم اعمالها ، (2 مليار دج)دينار جزائري، او لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج ، وهي تحترم معايير الاستقلالية".

- تعرف المؤسسة الصغيرة: "بانها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج ، او لا يتجاوز حصيلتها الاجمالية 100 مليون دج". [48]

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها الإقتصادي

1. المرحلة الأولى (1962-1982): مع الإستقلال ورث الجزائر العديد من الوحدات التي كان يملكها الأروبيون والتي كان عددها سنة 1962 1120 وحدة وعدد العمال 57480 لينتقل عددها إلى 1873 وحدة مع عدد عمال قدره 65053 سنة 1963, إلا أن هذه المؤسسات خضعت إلى نسبة كبيرة من التأميم ليتم قميشها مع إنطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية لعام 1967 حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وكانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة 1967-1980.

[48] جليد سالف مرجع سبق دكره صفحة 9-10

إن السياسة التخطيط المنتهجة في عام 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة بينما كان ينظر إلى الصناعات المتوسطة والصغيرة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع ,لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة les indus trainer entrainer ,وذلك لإعتماد الجزائر غداة الإستقلال النظام الإشتراكي الذي يعتمد على تحكم الدولة في القوى الإقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص الأمر الذي أدى إلى تهميش المؤسسات ص و م وبقي القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

وقد شهدت هذه المرحلة وضع برنامجين تنمويين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي :

- البرنامج الأول : تعلق بالفترة 1967-1973.
- البرنامج الثاني : تعلق بالفترة 1974-11979.[49]

2. المرحلة الثانية : (1982-1987) : حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الإستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الإستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الإدخار الخاص نحو نفقات غير منتجة .
3. المرحلة الثالثة : (1988-2000) : نظرا لنتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات والمواجهة عمق الأزمة التي تحتاح البلاد ، تم بموجبه تبني إقتصاد السوق كخيار بديل بحيث هنالك إطار قانوني قد وإصلاحات هيكلية شرع فيها ، وهذا الصدد تم :

✓ صدور قانون 90 / 10 المتعلق بالنقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي بفتح الطريق لكل أشكال الشراكة
✓ صدور مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية وذلك بتعريض القطاعين العام والخاص إلى نفس المعاملة عن طريق إخضاعهم إلى نفس معايير وشروط التصدير
✓ إنشاء وزارة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 - 211 المؤرخ 18 جويلية 1994 ثم توسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 190-2000 المؤرخة في 11 جويلية 2000.

49

- ✓ التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 1992 و1997 و1998 حيث تضمنت إمتيازات الإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، وتدابير تشجيعية من خلال تقديم الإعفاءات كلية أو جزئية .[50]

المطلب الثالث : الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة في الجزائر

1. مشكل التمويل والائتمان : تعتبر مشكلة التمويل والائتمان بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص في مرحلة الانطلاق فكثير ما تعتمد على قدراتها الخاصة أي التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين او على القروض العائلية او الاقتراض من الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم

أما فيما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره وإنعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد، فجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما أن هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار، سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تحديده، أو توسيع قدرات الإنتاج

2. **مشكل العقار الصناعي**: بعد تعضنا المشكل التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نأتي لنطرح مشكلا آخر والذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع، وهو مشكل العقار الصناعي، الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية، نظرا للمشاكل التي تعرقله من بينها

3. مشكل الإجراءات الإدارية: يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تتطلبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام، وليست مشكلة أشخاص، لأن الإدارة الجزائرية لا زالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الإقتصادية والسياسية للمجتمع، من خلال روح الروتين

[50] بلخشعي هوارية مدكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم الإقتصادية "اهمية صيغ التمويل الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " صفحة 22-25

الرسمي الممي، فهناك الكثير من المشاريع عطلت، كون أن نشاطؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذاء مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض.

1. مشاكل التموين: إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخيرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.
2. ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني: تواجه معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وصغر الأسواق المحلية التي تخدمها وقلة الديناميكية التكنولوجية.

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار.

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار.

3. المشكلات التسويقية: وتتمثل فيما يلي:

❖ مشكلات التسويقية خارجية : نذكر من أهمها:

- – مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة
- – مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية ويرجع ذلك إلى حرية شبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية
- – مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبيرة من طرف المستهلكين وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير على حجم الطلب الكلي.

❖ مشكلات التسويقية داخلية: نذكر من أهمها:

- مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم
- الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المؤسسة
- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما
- مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدي إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية

❖ المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمال : تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتحديد الخيرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب المتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب.

❖ المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمصغرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقائهما التكاملية مع المؤسسات الكبيرة .

❖ التطور التكنولوجي: لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول و سرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع

الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة .

التنافسية العالمية: سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو المؤسسات الأجنبية

التكتلات الاقتصادية: سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية وسيعزز من توجه العديد من الدول إلى التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [51].

المبحث الثالث : ماهية البنوك الاسلامية

المطلب الاول : مفهوم البنوك الاسلامية :

- تعريف المصارف الإسلامية ، فاختلف أهل الاختصاص في تعريفها إلى عدة تعريفات فعرفها الدكتور محسن أحمد الخضيري على أنها "مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها".[52]
- أما الدكتور مرسى سلامة فيعرفها " أنها تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمة أفراد أو جهات البناء مجتمع التكافل وتحقيق الرفاهية وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى مع الإلتزام في كل ما يتعلق بذلك بقواعد الإسلام وما تتضمنه من معايير اقتصادية ودينية وأخلاقية تحقيقا المفهوم التنمية الشاملة". ويعرفها يوسف كمال محمد " أنها مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة

[51] محمد عبدالحميد محمد فرحان رسالة ماجستير – "التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل" مصارف الاسلامية2003 صفحة 22-25

[52] أحمد سامي شوكت مجلة كلية الاداب العدد 99 صفحة 593

للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار[53]

- وكتعريف شامل للبنك الإسلامي يمكن القول بأنه " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الإلتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو إعطاء وبإجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام ".

المطلب الثاني : انواع البنوك الاسلامية

عدة أنواع من البنوك الإسلامية يمكن تقسيمها وفقا لعدة أسس:

1. وفقا للنطاق الجغرافي:
   - بنوك اسلامية محلية
   - بنوك اسلامية دولية
2. وفقا لمعيار التخصص:
   - ينوك إسلامية صناعية
   - بنوك إسلامية زراعية
   - بنوك إسلامية تجارية
3. وفقا لحجم النشاط :
   - بنوك إسلامية صغيرة الحجم
   - بنوك إسلامية متوسطة الحجم
   - بنوك إسلامية كبيرة الحجم
4. وفقا للاستراتيجية المستخدمة
   - بنوك إسلامية رائقة وقائدة

[53]أحمد سامي شوكت مرجع سبق دكره صفحة 594

- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة

- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط[54]

المطلب الثالث : أهداف البنك الإسلامي

1- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية : حيث هدف البنوك إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يختص بجانب هام من جوانب الحياة وهو المال وطالما أن هذا المال يهل "نعمة" و "ابتلاء" " و فتنه" و "زينة" ، فيجب أن يكون الهدف ذيب سلوك الأفراد ووجود المنظمة التي تساعد على حسن الاستفادة من هذه الأموال عند زيادتها او توافرها أو الحاجة إليها ، وتعمل البنوك الإسلامية لتحقيق ذلك علي :

أ- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.

ب- استيعاب و تطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الإسلام

ت- الدعوة إلى سبيل الله من خلال التزامها هي أولا ثم النصح والإرشاد لأفراد باتباع السلوك الإسلامي في استثمار وتوظيف أموالهم.

2- تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به : فالمساهمون قد استثمروا أموالهم بالأسلوب الشرعي الصحيح ، والعاملون يقومون بأعمال لا شبهة فيها , وينتظر الجميع عائدا طيبيا , و يمكن أن تحقق البنوك الإسلامية ذلك إذا هي تمكنت من الوصول إلى :

أ- قدر مناسب من الأرباح للمساهمين .

ب- موقف معزز في السوق المصرفية , و تكوين سمعة طيبة عن البنك وتحقيق الانتشار الجغرافي لوحداته والعمل على زيادة عدد المتعاملين

ت- تنمية الكفايات والمهارات الإدارية لمديري وموظفي البنك حتي يتمكن من الاستمرار في تقديم خدماته وتطويرها

3- إشباع حاجات الأفراد المالية : يهتم الينك الإسلامي بالانشطة الاقتصادية والاجتماعية في ميدان التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية من خلال :

[54]عبد المطلب عبد الحميد " اقتصاديات الإستثمار و التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية" 2014 صفحة 75-76

1. تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي.
2. توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة في مجالات الإنتاج و مراعاة القواعد الإسلامية.
3. توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صورالتعامل الإسلامي.

4- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع : يعمل البنك الإسلامي علي توفير المناخ الطيب ل لمعاملات الأفراد ، فتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة الصدق ، و الطهارة في المعاملات وتحقيق العائد العادل والتعاون بين مختلف الفئات. وتعمل البنوك الإسلامية علي تحقيق ذلك من خلال :

أ. تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة.

ب. المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع والمشاركة في وضع وتنفيذ الحلول المناسبة لها بما تملكه من إمكانات مالية وبشرية وفنية.

ت. منح التيسيرات للمنظمات والأجهزة التي تخدم مصالح البيئة وترعي مصالح الأقليات و تقدم ضروريات السلع والخدمات.[55]

[55] عبد الحميد عبد الفتاح المغربى"لإدارة_الإستراتيجية_في_البنوك_الإسلامية" كلية التجارة – جامعة المنصورة بحث رقم 66 صفحة 278

الملخص:

تزايد الاهتمام بالموسسات الصغيرة ودلك لتزايد الادراك بدور الكبير الدي تلعبه هده الموسسات في تحقيق التطور سواء على مستوى المحلي أو الدولي من خلال سهولة تكييفها ومرونتها والتي تجعلها وسيلة فعالة لخلق مناصب شغل وخلق الثروة ولكن الموسسات تواجه مجموعة من مشاكل تعرقل تطورها وأهم هذه العراقيل نجد مشكلة التمويل حيث تعاني هده الموسسات من اشكالية التمويل خاصة التقليدي بسبب إرتفاع الفائدة المفروضة وفي ضل هده الصعوبات وجب إستخدام بدائل تمويلية اخرى كاليات التمويل الاسلامي و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني نظرا لخصوصيتها من جهة ولكون نظام البنكي الاسلامي أكتر إستقرارا ومرونة سنعرض أنواع مختلفة من تمويل تتناسب مع مختلف قطاعات الاقتصادية

الفصل الثالث

لمبحث الأول : تقديم بنك البركة –وكالة تلمسان–

المطلب الأول : تعريف بنك البركة الجزائري

هو بنك إسلامي، ما يجعله ذو أهمية خاصة تتضح من خلال أشكال التمويل التي يقدمها والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها، وما يجعل بنك البركة مميز عن بقية البنوك الأخرى هو خصائص وطرق التمويل التي تخضع إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

بهدف التعرف على مختلف صيغ التمويل المستعملة في البنوك الإسلامية من جهة وكذا من أجل توضيح المنهجية المتبعة في دراسة ملفات التمويل بتطبيق تقنيات التحليل والدراسة المستعملة لدى البنوك الإسلامية ، سيتم تشخيص كل هذا في وكالة بنك البركة الجزائري الموجودة في تلمسان ، وقبل كل شيء نرى انه من الضروري تقديم عام لهيكل بنك البركة الجزائري بجميع مصالحه وهيكل وكالة تلمسان، إضافة إلى دراسة حالة تطبيقية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية: – المبحث الأول: ميدان الدراسة والأدوات المستخدمة.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف بنك البركة الجزائري وكذا أهداف البنك ومهامه وإستراتيجيته لمختلف التمويلات الممنوحة للمؤسسات من طرف بنك البركة بأجراء مقابلة حول الموضوع وكذا تقييم الأداء المالي للبنك باستخدام المؤشرات والنسب المالية. المطلب الأول: نظرة عامة عن بنك بركة الجزائري الفرع الأول: تعريف بالمؤسسة

يعتبر بنك البركة من أهم المنشآت المالية الدولي، بدأ مزاولة نشاطه سنة 1980م في جدة بالمملكة العربية السعودية، برأس مال قدره آنذاك :

200.000.000.00 ريال سعودي، وتعود ملكيته لرجل الأعمال السعودي الشيخ " صلاح عبد الله كمال "، وقد تمكن البنك خلال فترة لا تتجاوز ستة سنوات من التوسع والانتشار وذالك بظهور 14 بنك ومنشأة مالية موزعة على مختف الدول المسلمة في أسيا وإفريقيا، وحتى الدول الغربية كسويسرا، فرنسا بريطانيا.. أما عن البنك الخامس عشر فقد تم إنشائه في دولة الجزائر.

بنك البركة هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يفتح أبوابه في الجزائر، انشئي تاريخ: 02 ماي 1990م الذي صدر بعد الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، يتمركز المقر الرئيسي لبنك البركة في الجزائر العاصمة بالعنوان الموالي:

حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 01، بن عكنون، الجزائر العاصمة، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم: B/00/0014294.

وفي 20 ماي 1991م، تم الإعلان رسميا عن افتتاح رسميا بنك البركة الجزائري على شكل شركة ذات أسهم في إطار قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 ابريل 1990م، الذي صدر بعد الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمعدل بتاريخ 31-03-2011م، المؤرخ ب: 26 أوت 2003م، برأس مال قدره 500.000.000 دج، أي ما يعني

500.000 سهم بقيمة 1000دج للسهم الواحد، وحصة كل طرف قدرت ب50%من رأس المال.

قانون النقد والقرض 10-1990م، الصادر في 14 أبريل 1990م، المعدل ب 31-03-2011م، المؤرخ في 26 أوت 2003م.

رأس مال البنك:

بدأ البنك مزاولة نشاطه برأس مال اجتماعي يساوي: 500 مليون دينار جزائري مقسم إلى 500.000 سهم، قيمة كل سهم 100دج ويشترط فيه كل من:1 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (بنك حكومي جزائري). - مجموعة البركة المصرفية (جدة / السعودية).

وبعد تعديل القانون الأساسي بالضبط في المادة السابعة المتعلقة برأس مال، حدد رأس المال الاجتماعي للبنك بقيمة 2.500.000.000.00 دج مقسم إلى 2.500.00 سهم بقيمة اسمية مقدرة ب: 1000 دج للسهم الواحد، وهو – رأس المال، موزع بنسبة مساهمة قدرها 56% من رأس المال الاجتماعي للبنك لمجموعة البركة المصرفية، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فنسبة مساهمته مقدرة ب: 44% من رأس المال الاجتماعي.

أما عن الفرع البنكي محل الدراسة فمقره بالعنوان التالي: حي الداليا رقم الوكالة: 405. يملك البنك عددا من الشركات الفرعية أو الشركات التي يساهم في رأس مالها وهي:

- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك.SATIM.

- شركة ما بين المصارف للتكوين SIBS. - شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين.

- الشركة الجزائرية للخدمات البحرية ALSHUP.

المطلب الثاني : أهداف البنك

يهدف البنك لتغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل واستثمار المنظمة على غير أساس الربا، وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي:

- تحقيق ربح الحلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر، ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة السائدة

, تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير ربوي.

المطبوعات بنك البركة الجزائري.

, توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة خاصة تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية. وتتمل مهام بنك البركة الجزائري في ما يلي : 01- في مجال الخدمات البنكية:

يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها:

• قبول الودائع من الجماهير. • فتح الحسابات النقدية. • دفع قيم صكوك الدفع ومقاصتهم. • قبض الأوراق التجارية.

• تحويل الأموال داخليا وخارجيا.

• إصدار الكفالات البنكية.

02- في مجال الخدمات الاجتماعية: وتتمثل في ما يلي:

• تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات.

• إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة. 03- في مجال الاستثمار: يقوم البنك البركة باء عطاء فرص استثمار أموال عملائه في المشاريع معينة ويقوم البنك ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة. 04- في مجال التمويل: يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغير والمتوسطة منها والكبيرة، وكذالك الأفراد من صناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مصدرين، مقولين، وغيرهم وذالك حسب احتياجاته المالية. الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري .

يقوم بإدارة بنك البرك الجزائري إدارة تتكون من سبعة أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائبين له، كما أن للبنك مديرا عاما ونواب يشكلون الإدارة التنفيذية للبنك مع بعض الأعضاء، بإضافة إلى هيئة شرعية تسهر على إبقاء النشاط التمويلي للبنك موافق للمبادئ الشريعة الحاكمة للمعاملات المالية والمصرفية خاصة، كما يوجد للبنك مراقبي حسابات، وجمعية عامة للمساهمين.

ويضم بنك البركة الجزائري نيابات متخصصة في مجال التكنولوجي، والمجال الاستثماري، والرقابة على مختلف الأنشطة والتحركات المالية، بالإضافة إلى نيابة متخصصة في إدارة الموارد المالية والبشرية وغيرها من المديريات التي تنبثق عنها.

ويتم اختصار الجهاز المسير لبنك البركة الجزائري في الشكل الموالي. الشكل رقم (1.2): يمثل اختصار للهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

المدير العام

أما عن الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري فرع تلمسان فهو يتمثل في ما يلي: 01- مدير البنك: وهو المشرف العام عن إدارة البنك، والمسؤول عن كل العمليات الحاصلة على مستوى الفرع إداريا.

02- السكرتيرة: تقوم باستقبال المكالمات وتحديد المواعيد، فهي بمثابة همزة وصل بين المدير وباقي المسير في المصرف، إلى غير ذلك من الوظائف المنوطة بأدائها، كمثل تصوير الوثائق 03- نائب المدير : يحل محل المدير العام عند غيابه أو ذهابه في رحلات في إطار قيامه بعمله

04- مصلحة التجارة الخارجية: تتعلق بالتجارة الخارجية من تصدير واستراد، وترتبط بشكل كبير بالإعتمادات المستندية.

05- مصلحة الالتزامات: ويتفرغ عنها:

- مصلحة التمويل، التي تهتم بالتمويل العقاري
- بيع وبناء العقار.
- مصلحة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الرقابة الشرعية على المعاملات.

06- مصلحة الصندوق: وهي المصلحة المخولة بإدارة السيولة، حيث نجد على مستواها أمين الصندوق الثانوي الذي يتعامل مع الزبائن بالمبالغ الصغيرة خاصة مبالغ الإيداعات أو التحويلات.

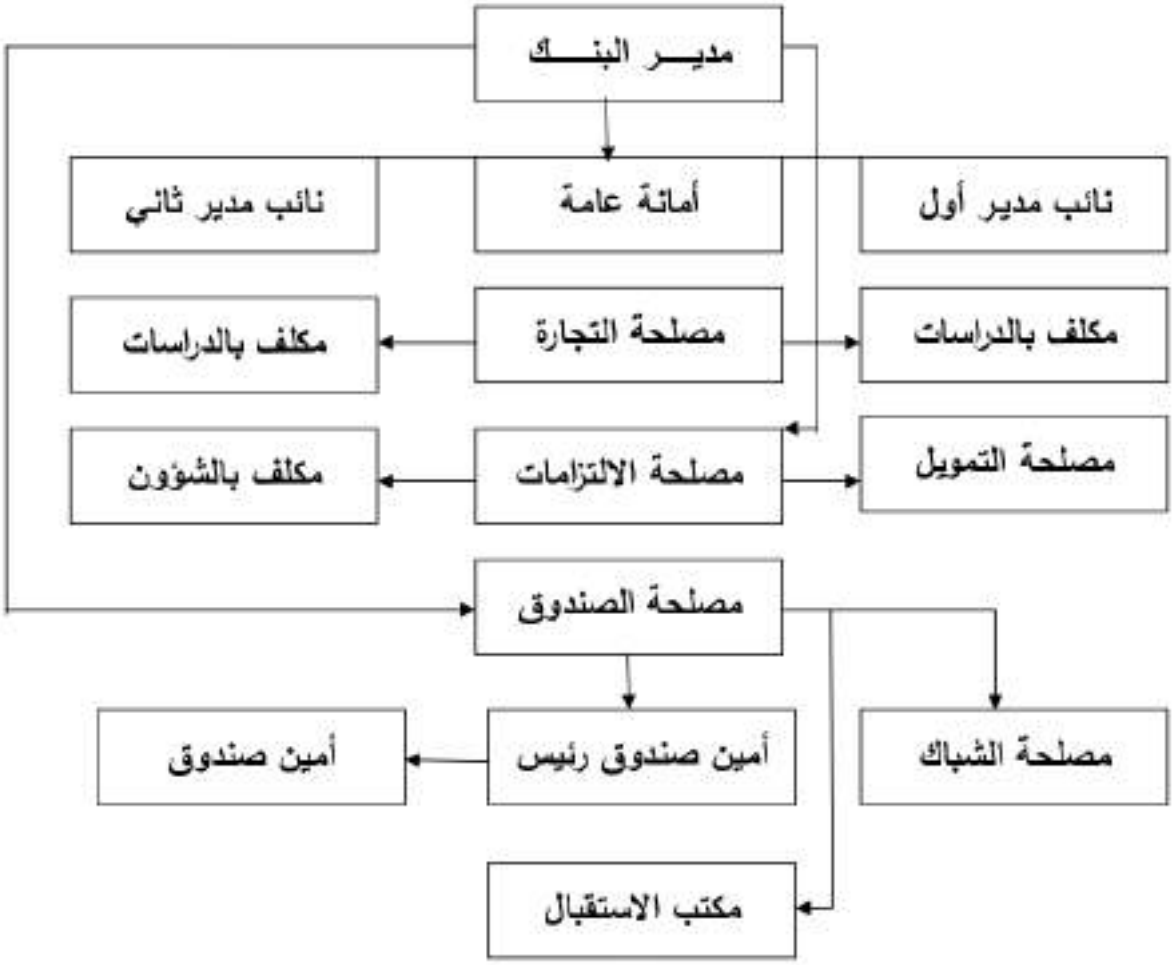
مديـــر البنـــك
نائب مدير ثاني
أمانة عامة
نائب مدير أول
مكلف بالدراسات
مصلحة التجارة
مكلف بالدراسات
مصلحة التمويل
مصلحة الالتزامات
مكلف بالشؤون
مصلحة الصندوق
أمين صندوق
أمين صندوق رئيس
مصلحة الشباك
مكتب الاستقبال

المبحث الثاني : النوافذ الإسلامية

المطلب الأول: تعريف النوافذ الإسلامية

عرفت النوافذ بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف الربوية و تمارس جميع النشاطات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويعرفها بعض الباحثين بأنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف الربوية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية أما البنوك التابعة، فهي نوافذ مستقلة تحت اسم بنك ويكون للبنك الأم أكثر٥٠% من حقوق التصويت فيها ، حسب المعيار الدولي للمحاسبة (27 IAS) ومعيار الإبلاغ الدولي المالي IFRS3 ظاهرة النظام المزدوج ، ويعد المعياران المذكوران أن القوائم المالية الموحدة للشركة التابعة هي جزء من الشركة القابضة(الأم)وكأنها أحد فروعها، ولغايات البحث سيتضمن مصطلح النوافذ البنوك أيضاً.

المطلب الثاني : دوافع إنشاء هذه النوافذ:

إذا كان الدافع وراء إنشاء البنوك الإسلامية التخلص من الربا واقامة نظام اقتصادي إسلامي، فإن الدافع لفتح النوافذ الإسلامية لا يعدو أكثر من انتهاز فرصة دخول سوق جديد وأرباح محتملة، وقد عد بعض الباحثين هذه النوافذ خداعاً واحتيالاً على المسلمين وشكك اخرون بشرعية هذه النوافذ، وأبدوا عدم اقتناعهم بكثير من ممارساتها، وجزم بعضهم بكذبهاوما حققته المصرفية الإسلامية من تقدم خلال الفترات الأخيرة أدى اتجاه المؤسسات المصرفية التقليدية إلي إنشاء فروع مصرفية إسلامية وازداد الاهتمام العالمي بالمنتجات الإسلامية والعمل بها عبر البنوك الربوية التقليدية. فالدافع الحقيقي وراء إنشاء، هذه النوافذ هو الربح فقط، بغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن الاستثمارالحلال ،وقد نمت هذه الظاهرة وتزايد الإقبال عليها نظراً لما حققته الصيرفة الإسلامية من نتائج إيجابية ملموسة، تمثلت في نمو العمل الإسلامي المصرفي ، وتطور أصول الاستثمارات التمويلية الإسلامية خلال العقود الثلاثة الماضية، حتى وصلت حالياً إلى

أكثر من 400مليار دولار، وبلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية أكثر من 270 مؤسسة تعمل في أكثر من 50 بلداً ، ورجح الخبراء نمو حجم التمويل الإسلامي بشكل غير مسبوق ليصل إلى حوالي 700 مليار دولار أمريكي وقد تراوحت معدلات نمو التمويل الإسلامي في الأعوام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ ٢٠١٠ ٢٠% و ٢٣%، مع ٢٠٠٨تراجع في عامي 2008 و 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية ، وأصدر مجلس الغرف التجارية الجزائرية تقريرا أن البنوك الربوية قد نحو بيَّ٣٠ % من حصتها السوقية سنوياً لصالح البنوك الإسلامية وفي تقرير تمكين إدارة المخاطر في قطاع التمويل الإسلامي في ظل حالة عدم الاستقرار الصادر عن مركز "ديلويت الشرق الأوسط" لاستشارات التمويل الإسلامية، بيّن أن حجم الأصول مالية الإسلامية في الجزائر يبلغ 94 مليار دولار، من أصل1147. مليار دولار حجم الأصول المالية الإسلامية في العالم وحسب Standard Chartered فإن30٪ من أعمال الصيرفة الإسلامية في العالم تتم عبر نوافذ الخدمات المصرفية الربوية، وقدر الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي للأفراد في البنك حجم قطاع الخدمات المصرفية بنحو تريليون دولار، مؤكداً أن قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية يسجل نمواً أسرع مرتين من قطاع التمويل الربوي، وذلك بسبب تطور القطاع ووعي المتعاملين والدعم التنظيمي وفي دراسة ميدانية أجرتها دار المشورة، بينّت أن حجم الأصول المصرفية الإسلامية يشكل25% من الأصول المصرفية في دول الخليج العربي، ويشكل في دولة الكويت 39% ، كما بينت الدراسة أن 55% ، من المتعاملين مع البنوك الربوية في الخليج يعتقدون أن البنوك الإسلامية أفضل من البنوك الربوية ولم يعد في مقدور الكثير من المصارف الربوية في معظم الدول الإسلامية وفي كثير من الدول غير الإسلامية، إلا أن تعيد النظر فيحساباتها للدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الاسلامي ، سواء أكان ذلك عن طريق إنشاء فروع إسلامية أم فتح نوافذ تقدم الخدمات الإسلامية الإسلامي، أم صناديق استثمارية إسلامية أم غير ذلك.

المبحث الثالث : عرض النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول : عرض النتائج

سيتم التطرق في هذا البحث إلى الصيغ الإسلامية الممنوحة والمتوفرة من طرف بنك البركة وكذا تم وضع مؤشرات ونسب مالية لتقييم الأداء المالي لمعرفة توجهات البنك في إستراتيجيته المالية ووضع حوصلة لمجموعة الإجابات المقدمة من طرف رئيس قسم التمويل والاستثمار لوكالة بنك البركةبرج بوعريرج-. المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي المتوفرة في البنك. الجدول رقم (1.2): يمثل صيغ التمويل المعمول بها في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008م – 2011م في المدى القصير.

السنوات	2008	%	2009	%	2010	%	2011	%
المرابحة	8731	60.04	3427	34.46	1322	19.77	1589	25.46
السلم	5783	39.76	6491	65.27	5342	79.89	4631	74.2
الإستصناع	29	0.2	27	0.27	23	0.34	21	0.34
المجموع	14543	100	9945	100	6687	100	6241	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق من بنك البركة.

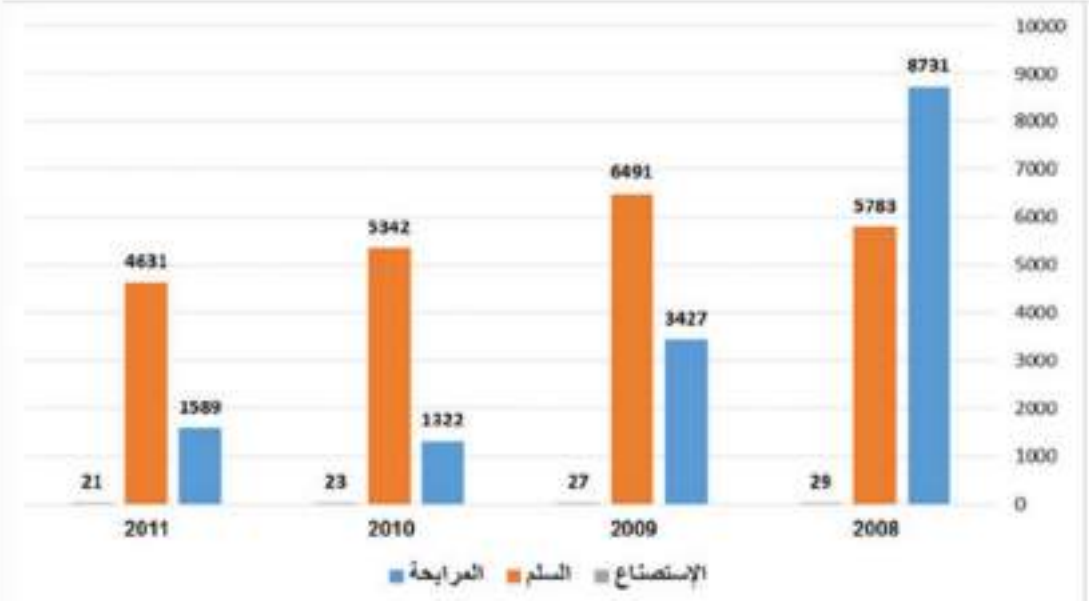

يلاحظ من خلال الشكل أن التمويل بصيغة المرابحة على المدى القصير في تناقص مستمر حيث كانت نسبة التمويل سنة 2008 تفوق 60% من مجموع التمويلات الأخرى، ثم شرعت في الانخفاض لتصل إلى

19.77 % سنة 2010، ثم ارتفعت إلى 25.46 % خلال سنة 2011، هذا الانخفاض الكبير والمقدر ب 34.58 % راجع إلى استرجاع بنك البركة لمبلغ تمويل منح من قبل وفق صيغة المرابحة لصالح متعاملين اقتصاديين تابعين "لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والمقدر ب 05 مليار دينار جزائري.

بينما التمويل عن طريق السلم في تزايد مستمر، فقد بلغت نسبته سنة 2008 تقريبا 40% من مجموع التمويلات الأخرى وبقي في الارتفاع إلى غاية 2010 ليبلغ نسبة 79.89 %، لينخفض بنسبة 05% سنة 2011 لتصل إلى نسبة 74.2 %. بينما التمويل عن طريق الاستصناع في انخفاض مستمر حيث سجل مبلغ التمويل سنة 2008، 29مليون دينار جزائري، لينخفض إلى حدود 21 مليون دينار جزائري سنة 2011 وهذا لاعتماد البنك على صيغة السلم أكثر.

من خلال ما سبق وكخلاصة للنتائج السابقة فإنه يلاحظ أن صيغة السلم هي الأكثر استعمالا على المدى القصير ثم تأتي صيغة المرابحة وبعدها صيغة الاستصناع الجدول رقم (2.2): يمثل صيغ التمويل المعمول بها على المدى المتوسط خلال الفترة: 2008م – 2011م

السنوات	2008	%	2009	%	2010	%	2011	%
المرابحة	8313	69.86	13594	75.25	17873	82.85	21364	84.51
السلم	1573	13.22	1842	10.2	1527	7.08	1839	7.27
الاستصناع	414	3.48	302	1.67	279	1.29	235	0.92
الإجارة	1599	13.44	2326	12.88	1893	8.78	1843	7.3
المجموع	11899	100	18064	100	21572	100	252881	100

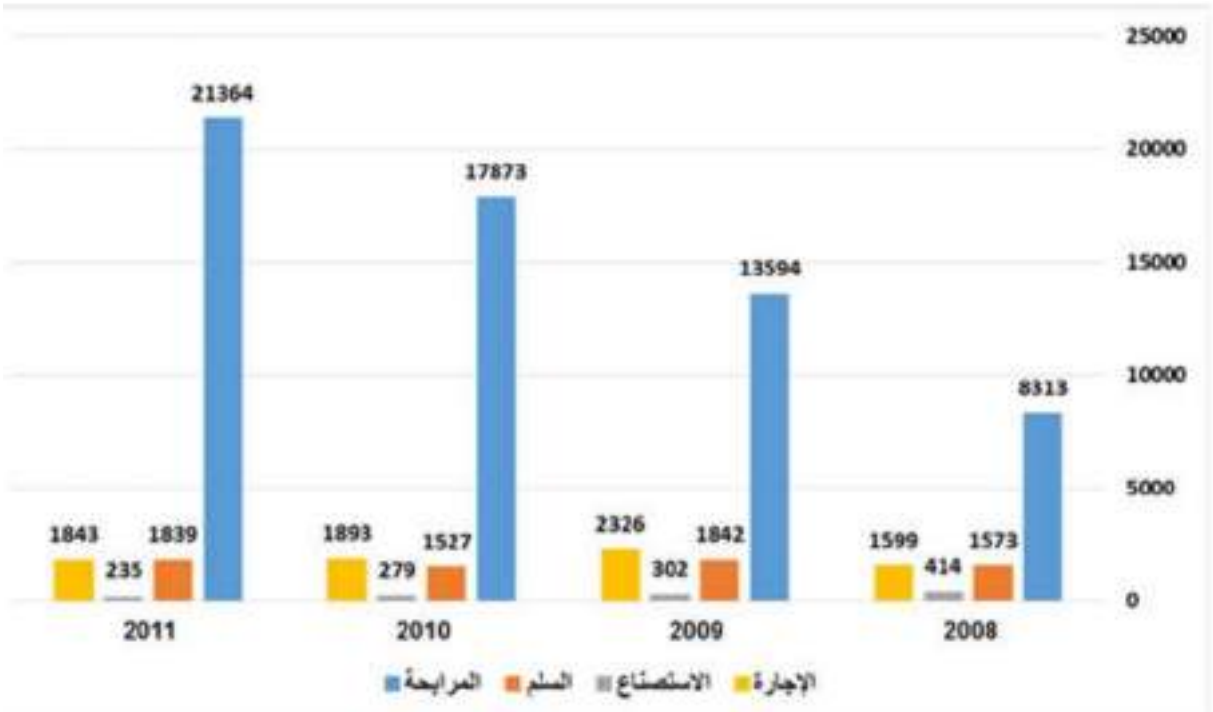

الشكل رقم (4.2): يمثل صيغ التمويل المعمول بها في بنك البركة الجزائري على المدى المتوسط. يلاحظ من خلال الشكل أن التمويل عن طريق المرابحة في تطور ملحوظ خاصة في السنة الأخيرة إذ قدر مبلغ التمويل ب21364 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 84.51 % من مجموع التمويلات وهذا مقارنة بنسبة 2008 التي كانت نسبتها 69.86 %، وقدرت نسبة الزيادة ب 14.65 وهذه الزيادة راجعة إلى تركيز البنك في تمويله على الخواص خاصة في مجال السيارات والإسكان، وهذا يدخل في إطار السياسة المالية لدى بنك البركة، أي بدل منح مبلغ كبير لمؤسسة واحدة (كبيرة) يقوم بمنحه لعدة مؤسسات (صغيرة) أو أفراد وهذا من اجل تفادي المخاطرة.

أما باقي التمويلات (السلم، الاستصناع، الإجارة) فهي في انخفاض مستمر، حيث كانت نسبهم سنة 2008 :

13.22 %، 3.48 %، 13.44 %على التوالي، بينما كانت نسبتهم سنة 2011:

7.27% 0.92 %، 7.3% على التوالي. وهذا راجع إلى قلة التمويل في مجال البناء والتجهيزات (الاستصناع) الآلات والمعدات (الإجارة) سواء كان ذالك بالنسبة للخواص أو الشركات. تعليق: على المدى المتوسط يلاحظ أن صيغة المرابحة هي الأكثر استعمالا ثم صيغة الإجارة والسلم وبعدها تأتي صيغ الاستصناع

السنوات	2008	%	2009	%	2010	%	2011	%
الاستصناع	22	47.34	17	42.5	11	35.48	18	8.37
الإجارة	24	52.17	23	57.5	20	64.52	197	91.63
المجموع	46	100	40	100	31	100	215	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق من بنك البركة

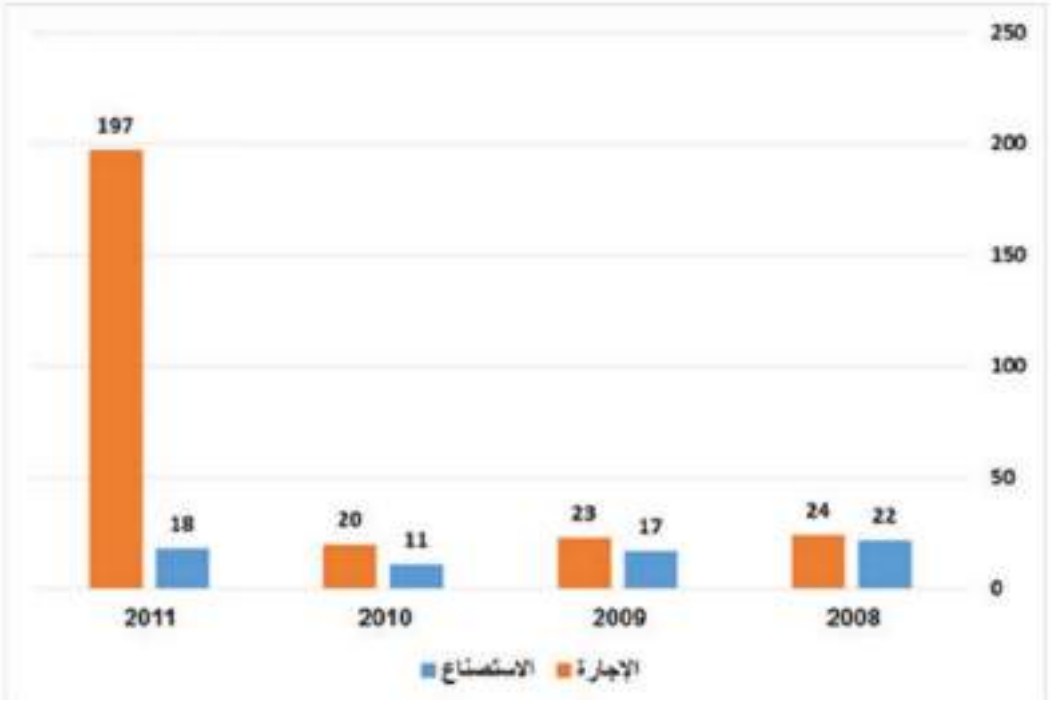

الشكل رقم (5.2): يمثل صيغ التمويل المعمول بها في بنك البركة الجزائري على المدى الطويل. يلاحظ من خلال الشكل أن التمويل عن طريق الاستصناع في تناقص مستمر، حيث كانت نسبته سنة 2008، 47.34 %. أما سنة 2011 فكانت نسبته8.37%، بينما التمويل عن طريق الإجارة كان في تزايد ملحوظ حيث كانت نسبته52.17 % سنة 2008 لتصل 91.63

سنة 2011 أي ما يعادل 197 مليون دج جزائري من المبلغ الإجمالي المقدر ب 215 مليون دج.

وهذا راجع إلى كون البنك يعتمد البركة الجزائري يعتمد فقط على أربعة صيغ للتمويل (المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة) وتعد صيغة التمويل بالسلم هي الأفضل على المدى القصير، وصيغة التمويل بالمرابحة على المدى المتوسط ، بينما صيغة التمويل بالإجارة هي الأفضل على المدى الطويل.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء:

من أجل القيام بهذه الد ارسة، والوصول إلى النتائج وتحليلها تم الحصول على المعطيات كثيرة:

وقد تمثلت هذه المعطيات في الميز انية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة الممتدة بين (2012.2015). من خلال المعطيات التي تم جمعها سنحاول الوصول إلى النتائج عن طريق تطبيقها على النسب والمؤشر ات التالية:

أولا: مؤشر ارت العـائد: 1- مؤشر ارت العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (4.2): يمثل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الج ازئري

السـنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
العائد على حقوق الملكية	18.95	17. 8	16. 9	17.5

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على التقارير المالية للبنك (أنظر الملاحق)

تشير النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة معدل العائد لسنة 2015 شهدت ارتفاعا مقارنة بسنة 2014، حيث وصلت إلى 17.5%، في حين كانت في سنة 2014، تمثل 16.9% ومنه يتضح أن البنك شهد ارتفاعا محسوس من حيث نسبة معدل العائد.

مما يفسر أن بنك البركة الج ازئري يعتمد على تقنيات تمويل متعددة والتي تتميز بمخاطرة مرتفعة وربح مضمون، أي أن النتيجة غطت حقوق الملكية.

2- العائد على الأصول: الجدول رقم (5.2): يمثل العائد على الأصول لبنك البركة الج ازئري

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
العائد على الأصول	2.77	2.60	2.64	2.12

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على التقارير المالية للبنك (أنظر الملاحق)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول للبنك تشهد انخفاض مستمر خلال السنوات 2012الى سنة 2015، حيث وصلت النسبة في سنة 2015 إلى 2.12% بينما وصلت النسبة في سنة 2014 إلى 2.64%. من خلال هذه المعدلات يتضح أن البنك يقوم باستغلال الأصول كالأو ارق المالية طويلة وقصيرة

الأجل والنقديات في توليد الربح.

3-العائد: معدل هامش الربح

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
معدل هامش الربح	50.57	52.73	57.62	52.54

الجدول رقم (6.2): يمثل معدل هامش الربح لبنك البركة الج ازئري:

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على التقارير المالية للبنك (أنظر الملاحق)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ من خلال الجدول أن البنك في سنة 2015 شهد انخفاض في معدل هامش الربح حيث وصلت النسبة الى52.54%، بعدما عرف تزايد في معدل هامش الربح خلال السنوات 2014.2013.2012 بالنسب التالية على التوالي 50.57%، 57.62%. 52.73%،

يعود تفسير انخفاض معدل هامش الربح لتعدد الوكالات لدى البنك وبالتالي قلة النشاط وهذا سيؤدي وشكل مباشر إلى زيادة التكاليف إضافة إلى عدم قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض التكاليف غير مبررة.

4- معدل منفعة الأصول: الجدول رقم (7.2): يمثل نسبة منفعة الأصول للبنك البركة الجزائري

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
معدل منفعة الأصول	5.49	4.94	4.59	4.03

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على التقارير المالية للبنك (أنظر الملاحق)

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن نسبة منفعة الأصول لبنك البركة عرفت انخفاضا خلال سنة 2015، حيث بلغت نسبة 4.03% مقارنة بسنة 2014 حيث كانت نسبة منفعة الأصول

تساوي 4.59%. يرجع هذا التذبذب أو الانخفاض لمعدل منفعة الأصول إلى عدم التنويع في الاستثمار أو المحفظة الاستثمارية، أي أن البنك لا ينوع في استثمار أو ارقه المالية في مشاريع متعددة أو المساهمة

في تمويلها.

5- معدل الرفع المالي: الجدول رقم (8.2): يمثل معدل الرفع المالي للبنك البركة الجزائري

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
معدل الرفع المالي	14.66	14.62	14.62	12.12

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على التقارير المالية للبنك

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة معدل الرفع المالي عرفت انخفاضا في سنة 2015 مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت نسبة 12.12%، بينما كانت النسب الأخرى محافظة على مستوى معين بلغ نسبة 14%. وهذا ما يفسر أن البنك يقوم بتمويل الأصول عن طريق مساهمات الأموال الخاصة، وهو بذالك لا يمتلك القدرة في تسيير الأصول.

- **ثانيا: نسب المديونية:**

1- نسبة الأصول إلى حقوق الملكية: الجدول رقم (9.2): يمثل نسب الأصول إلى حقوق الملكية

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة الأصول إلى حقوق الملكية	**6.81**	**6.83**	**6.83**	**8.25**

2- نسبة الأصول إلى حقوق الملكية:

الجدول رقم (10.2): يمثل نسب الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية:

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة الأصول إلى حقوق الملكية	11.47	12.31	12.06	12.90

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على التقارير المالية للبنك (أنظر الملاحق)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ، أن نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية في تزايد مستمر في السنوات 2015.2014.2013.2012، حيث وصلت النسبة في 2015 إلى 12.90% وهي تعبر ن أهمية الأصول الثابتة في تكوين حقوق المساهمين.

اعتمادا على الجدول يمكن القول أن نسبة مخاطر الائتمان في بنك البركة سنة 2015 قدرت بـ 2.50%، أي انه بالإجمال النسب التي حققها البنك خلال السنوات الأربعة السابقة تعتبر نتائج متذبذبة، وهذا ما يدل على أن البنك يسعى إلى سداد القروض وتخفيضها.

2- مخاطر أرس المال:

الجدول رقم: (12.2) يمثل تطور مخاطر أرس المال

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة مخاطر أرس المال	3.66	4.91	5.20	4.48

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على التقارير المالية للبنك (أنظر الملاحق)

من الجدول نلاحظ أن مخاطر أرس المال انخفض في سنة 2015 حيث قدر ب 4.48%

بينما شهد في السنوات السابقة تزايد مستمر، حيث يرجع هذا الانخفاض إلى تدني القيمة السوقية لأصول البنك من مستوى القيمة السوقية لالتزاماتها.

3- مخاطر السيولة:

الجدول رقم (13.2): يمثل مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري.

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة مخاطر السيولة	14.33	67.35	59.36	48.29

المصدر: من إعداد الطالب والرجوع إلى الملحق (أنظر الملاحق)

من الجدول نلاحظ أن مخاطر السيولة قد انخفضت نسبتها في سنة 2015 لتصل 48.29% مقارنة بالسنوات الأخيرتين، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن البنك له القدرة على اقتراض الأموال وكذا قدرته على سداد الالتزامات في مواقيت استحقاقها.

المطلب الثالث: عرض نتائج المقابلة

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر بعض الأسئلة مع الإجابة التي تمت في عملية المقابلة:

أولا: معايير متعلقة بنظرة البنك إلى مختلف الصيغ التمويلية.

سؤال الأول: كيف يتم تحديد مردودية ودرجة المخاطرة الصيغ المستخدمة في البنك؟

الجواب: بيّن رئيس قسم التمويل أن صيغة المرابحة مابين متوسطة الخطورة وعالية المردودية وأما عن صيغة السلم والاستصناع فهي متوسطة المردودية وعالية الخطورة. أما عن صيغة التمويل بالإجارة فهي ما بين متوسطة وعالية المردودية، أما عن درجة المخاطرة

فهي متوسطة. **التعليق:** من خلال إجابة ضيف المقابلة: نجد أن الصيغ المعمول بها في البنك والتي هي أكثر استعمالا

هي المرابحة ثم يليها الإجارة والسلم والاستصناع.

السؤال الثاني: ماهية الصيغ التي لها درجة استعمال كبيرة؟

الجواب: الصيغ التي لها درجة استعمال كبيرة هي صيغة المرابحة ويليها السلم والاستصناع ثم الإجارة.

السؤال الثالث: هل لبت (أشكال التمويل) المستخدمة من طرف البنك كل طلبات التمويل المستلمة؟

الجواب: لا لكن يسعى البنك إلى إرضاء جميع المتعاملين.

التعليق: من خلال إجابة رئيس قسم التمويل على عدم قدرة أشكال التمويل المستخدمة في البنك على تغطية كافة الطلبات التمويل المقدمة، وهذا ارجع إلى عدم توفر الشروط المطلوبة لمنح التمويل للمؤسسات أو الأف ارد.

السؤال الا اربع: هل البنك قاد ار غلى تغطية طلبات التمويل في المستقبل؟

الجواب: نعم وفق توجه است ارتيجي للبنك.

التعليق: وهذا ما يعكس ثقة البنك في إتباع إست ارتيجية استثمارية معتمدة لتغطية كافة الطلبات.

ثانيا: معايير متعلقة بالبنك في اختيار المؤسسات:

السؤال الخامس: ما مدى اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بتحليل مخاطر الائتمان:

الإجابة: نعم بشكل كبير

التعليق: من خلال إجابة المسؤول قسم التمويل أن البنك يحرص على جميع المعايير والتي منها نسب التوازن المالي (الاحتياج في أرس مال العامل، أرس مال العامل والخزينة)، نسب السيولة، نسب

السريعة، نسب المديونية و طريقة صافي القيمة الحالية van وهذه النسب تتعلق بقروض الاستغلال وقروض الاستثمار، ويعمل البنك دائما وبجد للاسترداد تمويلاته التي يمنحها لعملائه.

السؤال السادس: هل يعتمد البنك في تمويله للمؤسسات على معايير متعلقة بوصف العميل، تحديد نوع القرض وغرضه وحجم الثروة والبيئة التي يمارس بها نشاطه؟

الجواب: نعم يعتمد بشكل واسع. التعليق: يسعى البنك كغيره من البنوك على جملة من المعايير في منحه للقروض للمؤسسة طالبة التمويل بالصيغ الإسلامية ولعل أبرزها منها نوع القرض سواء كان طويل أو قصير الأجل وشخصية العميل والغرض من القرض والمصادر التي يم ٌكن بها السداد والبيئة التي تتواجد بها المؤسسة.

السؤال السابع: هل يعتمد البنك على معايير أخرى في اختيار المؤسسات؟

الجواب: نعم توجد معايير أخرى كسوابق المؤسسات في تعاملاتها (بنوك أو متعاملين معها) وكذلك اهتمام مالكي بالجوانب الشرعية.

السؤال الثامن: هل صيغ التمويلية التي يتبناها البنك كفيلة باء ستعاب متطلبات السوق التمويلية؟

الجواب: نعم وذالك من خلال الصيغ التي سيتم تبنيها في المستقبل.

التعليق: من خلال إجابة يتضح أن البنك يسعى إلى تنويع صيغ تمويل أخرى مثل القرض الحسن الذي سيبادرون في العمل به بالأيام المقبلة حسب تصريحات الوزير.

السؤال التاسع: ما مدى اعتماد البنك على معايير متعلقة بالمعلومة الإست ارتيجية؟

الجواب: نعم لكن ليس بشكل كبير. **التعليق:** عدم الاعتماد بشكل كافي على المعلومة الإست ارتيجية (نقاط القوة والضعف والفرص التهديدات) يكون له انعكاس سلبي يتجلى في عدم تحديد الوضعية الحقيقية لطالب التمويل فإنه من غير الممكن

تحديد وضعية المؤسسة ما دون استخدام أدوات التحليل الاست ارتيجي.

السؤال العاشر: ماهية الأساليب التي يعتمد عليها البنك في علاج مشكلة التمويلات المتعثرة ؟ الجواب: أجاب رئيس قسم التمويل والاستثمار في بنك البركة الجزائري أن البنك يعتمد على إدارة متخصصة للتعامل مع التمويلات المتعثرة، أي دراسة ملفات المؤسسات المتعثّرة في حالة وجود مبررات

قوية

التعليق: تقوم إدارة البنك بتشخيص مبررات المؤسسات المتعثرة وفق حالتها، كما تعطي إدارة البنك حلول وطرق للسداد تتماشى مع وضعية المؤسسات المتعثرة في التمويل من بين هذه الحلول تأجيل تاريخ استرداد القرض.

السؤال الحادي عشر: ماهية خطوات وشروط العمل بالمرابحة في بنك البركة الجزائري ؟

المرحلة الأولى: تقديم ملف التمويل

عند تقدم العميل إلى أحد فروع بنك البركة الجزائري من أجل طلب تمويل شراء سلعة معينة

عن طريق صيغة المرابحة للآمر بالشراء، تطلب مصلحة مختصة عن طريق صيغة المرابحة للآمر بالشراء، تطلب مصلحة مختصة لدى البنك من العميل تقديم ملف كامل حول المعلومات المتعلقة بمركزه

المالي، وأهم الحسابات الخاصة بالزبون.(رقم أعمال الشركة، نسبة أرباح الشركة، الرهن العقارية).

المرحلة الثانية: الرد على الملف بعد دراسة الملف والتأكد من أن طالب التمويل بالمرابحة يملك المؤهلات الكافية للحصول على طلبه، يتم الموافقة على هذا الطلب من طرف لجنة التمويل ويقدم له البنك الترخيص بحصول

على التمويل وتحديد سقف التمويل والمدة الزمنية.

المرحلة الثالثة: أبرم عقد التمويل بالمرابحة

بعد تحديد المعالم الكبرى لتمويل من مدة ومقدار وغيرها، يقوم البنك بالتوقيع على عقد التمويل

بالمرابحة. وتوجد عدة شروط يلتزم بها كل من يقبل التمويل بالمرابحة، توجد عدة شروط منها الشروط العامة

وهذا يتمثل في كل من المواد القانونية التي تحكم عملية سير التمويل بالم اربحة. والشروط الخاصة الذي يحتوي هذا الجزء من العقد على البيانات المتعلقة بالتمويل حيث نجد

العناصر التالية – مبلغ ش ارء السلعة – هامش الربح – ثمن بيع السلعة – العربون – مقدار أقساط الثمن

– مدة تسديد أقساط الثمن، ومدة التسديد تكون 04 أشهر قابلة للتجديد لمدة عام.

المرحلة الا اربعة: توقيع الأمر بالش ارء

يتضمن هذا الأمر تعهدا موقعا من طرف العميل بش ارء السلعة المطلوبة بعد تسلمها بالمبلغ

المتفق عليها سابقا، مع احتساب المصاريف التي تحملها البنك مضافا إليها هامش ربح مقدر بـ08%، كما يتعهد العميل بموجب هذا الأمر على أن يكون السداد في مدة أقصاها 04 أشهر ابتداء

من تاريخ الدفع.

المرحلة الخامسة: إب ارم عقد التوكيل

بعد القيام بالخطوات السابقة يقوم البنك بتوكيل العميل بش ارء السلعة المطلوبة نيابة عنه، من

خلال التوقيع على عقد التوكيل الذي يضمن مواد قانونية تحكم سير العملية ومن بين هذه المواد ما يلي: 01- يوكل الطرف الأول بموجب هذا العقد الطرف الثاني في التعاقد مع المورد نيابة عنه ش ارء السلع

محل الفاتورة المرفقة بهذا العقد التي تعد جزءا لا يتج أز منه. 02- يتحمل الطرف الثاني مسؤولية التفاوض مع المورد والاتفاق معه على المواصفات المبنية في

الفاتورة.

03- يتحمل الطرف الثاني مسؤولية الإخلال بالالتزامات المتعلقة بتسليم البضاعة.

المرحلة السادسة والأخيرة: إتمام إج ارءات البيع .

بعد إنهاء عملية شـ ارء السلعة بين المورد والوكيل وامتلاك البنك لها، يقوم هذا الأخير ببيع البضاعة محل العقد وامتلاك البنك لها، وذالك بالتنازل عن ملكيتها للزبون وكذا تسليمها له وبهذا تكون عملية الم اربحة للأمر بالشـ ارء قد تمت في انتظار تسديد الأقساط اللازمة من طرف الزبون.1

ملخص الفصل:

يمكننا أن نستنتج من خلال نتائج تحليل الجداول المالية وأسئلة المقابلة مجموعة من الملاحظات التي تتعلق بمدى مساهمة بنك البركة الجزائري باعتبارها بنكا إسلاميا في تمويل المؤسسات، هذه الملاحظات يمكن أن ندرجها كالتالي:

– اتضح أن بنك البركة يكتفي بتعامله على أربعة صيغ تمويلية وهي: المرابحة، الإجارة والسلم، والإستصناع، بغض النظر عن باقي الصيغ الأخرى، كانت صيغة المرابحة أحسن صيغة على المدى القصير والمتوسط ثم يليها الإجارة على المدى الطويل.

– في ظل تعدد البنوك التجارية العمومية والخاصة في ضل المنافسة الشديدة، كل هذا يستلزم تقييم أداء مالي للبنك (نسب العائد، المديونية، المخاطرة)، للتعرف على نقاط الضعف وتفاديها ونقاط القوة ومحاولة زيادتها.

– فيما يتعلق بمعايير اختيار المؤسسات نلاحظ أن البنك يبالغ في استخدام بعض منها، والتي

من بينها الضمانات، وان نسبة التمويلات المتعثرة في البنك متعثرة نوعا، ما كما اتضح أن البنك البركة يعمل على كسب أساليب تمويلية جديدة لتسهام في في زيادة متطلبات السوق.

خاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية قمنا بدراسة أثر التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تبهين أن الأهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجها في بناء الاقتصاد الوطني في شقى المجالات وتغطية السوق المحلية والقضاء على البطالة، هذا كله ما يمكن أن يسد بابا من أبواب الاستيراد واستنزاف فائض الحرف ويفتح بابا من أبوب التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال منحها الفرصة لتغطية السوق المحلية واعطائها امكانية التصدير هذا كله بإعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على العمل والنجاح والتطور في الميدان التي تمتاز به عن طريق تمويلها بالطرق الإسلامية وبدون فوائد وسوية، وعن طريق فتح لها قنوات جلب العملة الصعبة من خلال التعامل الخارجي مع الزبائن في مختلف دول العالم عن طريق البنوك وجلب العملة الصعبة كل هذا ما يساعد في تحقيق الهضة والمأمول بهته الموسسات و توصلنا الى النتائج التالية :

- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب الإقتصاد الوطني تقرا تتعدد إيجابياتها وقدرتها الفائقة على التكيف مع مختلف التغيرات والتحولات الإقتصادية
- أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر وهذا مابين توجه الدولة الجزائرية لشويع الاقتصاد والحد من التبعية القطاع الخروقات
- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل وأهمها التمويل خاصة في ظل إعتمادها على مصادر التمويل التقليدي (البنوك التقليدية التي أصبحت لا تتماشى مع خصوصيات هذه المؤسسات .
- أن التمويل الإسلامي بمحلل أفضل بديل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى عدم مبالغة البنوك الإسلامية في شروط التمويل وعدم إشراطها توفر ضمانات حوزة هذه المؤسسات، إضافة إلى كونها تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ,
- أن تعدد صيغ وأساليب التمويل الإسلامي يطرح عدة إحتيارات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تختار أفضل الصيغ التي تتناسب مع خصوصية المؤسسة وطبيعة نشاطها ,

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، نقدم بعض الإقتراحات والتوصيات التالية :

- ضرورة الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على خلقها

- تذليل الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك المتعلقة بالتمويل ، وذلك من خلال توفير تشريعات وقوانين وأطر تنظيمية تسهل من الحصول على التمويل
- العمل على توسيع إستخدام صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة حصة البنوك الإسلامية من الحصة الإجمالية لتمويل هذا النوع من المؤسسات .
- تعزيز قدرة مكونات النظام المالي الإسلامي من سوق مالية موسعة ومنشآت تمويلية متخصصة لأكبر شريحة ممكنة وللأحجام التمويلي
- تدريب الموظفين في البنوك الإسلامية لخدمة المستثمرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تقديم في أفضل الخدمات وتبسيط غم الآليات والصيغ التمويلية المناسبة لمشاريعهم الإستثمارية .
- دعوة البنوك المركزية في الدول الإسلامية إلى تبني تنشيط نور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها وتشجيع إنشاء بنوك وشركات متخصصة التمويل بصيغ التمويل الإسلامي .

قائمة المصادر و المراجع

الكتب :

1. المعهدالاسلامي للبحوث و التدريس ، شروع المنتجات و الادوات المالية في الفقه الاسلامي، المرحلة 1،البنك الاسلامي للتنمية ، المملكة العربية السعودية

2. الهادي بن محمد المختار النحوي" احتياجات البنوك الاسلامية على مستوى دولي

3. محمد عمر ياسر " نحو منجات ماليةاسلامية مالية اسلامية مبتكرة "صنعاء جمهورية عربية يمنية

4. سامي بن ابراهيم السويلم،التحوط في التمويل الاسلامي "المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب"،البنك الاسلامي للتنمية مجلة المملكة العربية السعودية

5. الهادي بن مختار النحوي"احتياجات البنوك الاسلامية على مستوى الدولة

6. إبراهيم الكراسنة ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على المصارف و إدارة المخاطر ، عهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد الدولي ، أبوظبي

7. كمال توفيق حطاب، الصكوك الاسثمارية الاسلمية و التحديات المعاصرة مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع و المامول.

8. بوطالب محمد الأمين وليد، الهندسة المالية الإسلامية ودورهافي إدارة مخاطرصيغ التمويل الإسلامي

9. دراسة محمد الأمين خنيوة وحنان علي موسى، منتجات الهندسة الإسلامية ،الواقع والتحديات ومناهج التطوير

10. محمد عمر جاسر بعنوان " منتجات مالية إسلامية مبتكرة " يبحث، مؤقر للمصارف الإسلامية اليمنية : الواقع وتحديات المستقبل بصنعاء

11. محمد كريم قروف ، الهندسة ا لمالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الواقع ورهانات المستقبل،تونس

12. عبد المطلب عبد الحميد " اقتصاديات الإستثمار و التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية

مذكرات جامعية :

1. علي محي الدين القرة داغي: مدى قدرة المنتجاة المالية الاسلامية لمتطلبات السوق و التحديات المستقبلية امام التطوير و الابتكار"، دراسة فقهية اقتصادية، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة في التمويل الاسلامي،كوالامبور ماليزيا

2. سامي بن ابراهيم السويسلم،صناعة الهندسة المالية –نظرات في المنهج الاسلامي-مركز البحوث،شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

3. سامي ابراهيم السويلم، "صناعة الهندسة المالية" نظرات في المنهج الاسلامي مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

4. عبد الكريم قندوز، تحمد مداني، الازمة المالية و استراتيجية تطوير المشتقات المالية الاسلامية، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثتني حول" الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية- النموذج المصرفي الاسلامي نموذجا "معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر

5. بن الضيف محمد عدنان و ربيع المسعود ، ادوات ظالدين و بدائلها الشرعية في الاسواق المالية الاسلامية،المركز الجامعي بغرداية الجزائر

6. بوشلاغم نور الدين ، الهندسة المالية إلسبلمية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية "دراسة لنماذج مالية إسبلمية مبتكرة" ،أطروحـــــة للحصول على شهـــادة دكتوراه في العلوم في العلوم االقتصادية ، جامعة وهران

7. يونس صوالحي،- المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، جامعة فرحات عباس، سطيف

8. سارة بكوش،أثر إدارة وتطوير المنتجات المالية في تنشيط السوق المالية – دراسة مقارنة بين الأسواق المالية لكل من الجزائر و المغرب و تركيا للفترة

9. زهرة بن سعدية، المنتجات المالية الإسلامية واسترتيجيات تطويرها

10. دراسة ساميبن إبراهيم السويلم (2000) بعنوان " صناعة الهندسة المالية : نظر تفي المنهج الإسلامي، مركز البحوث،شركة الراجح المصرية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب

11. جليد سالف مدكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم الإقتصادية "دور الموسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"

12. محمد عبدالحميد محمد فرحان دراسة استكمالية لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم المالية والمصرفية –مصاريف إسلامية

13. بلخشعي هوارية مدكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم الإقتصادية "اهمية صيغ التمويل الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "

14. محمد عبدالحميد محمد فرحان رسالة ماجستير – "التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل" مصارف الإسلامية

15. عبد الحميد عبد الفتاح مغربى"لإدارة_الإستراتيجية_في_البنوك_الإسلامية" كلية التجارة – جامعة المنصورة

مجلات :

16. عبد السلام زايدي الهندسة المالية مدخل لتطوير الصناعة المالية الاسلامية"مجلة اللوم الإنسانية

17. صالح صالحي عبد الحليم غربي" دور المنتجات المالية الاسلامية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي" صحيفة الاقتصاد الالتروني

18. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاني، "مستقبليات مقترحة متوافقة معا لتشريع"،مقال في: **مجلة** جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي

19. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي،

20. عواد مصطفى " الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسط

21. أحمد سامي شوكت مجلة كلية الاداب

الوابغرافية :

1. **http://www.islamic.com/mat/86828**